الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : العلوم المالية والمحاسبة

تخصص :محاسبة وجباية أكاديمي

من طرف : عيساني وسام

عماني أمال

بعنوان

تسيير خزينة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مؤسسة "ندرومة أثاث"بتلمسان

نوقشت بتاريخ 2018/06/ أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد :بلولو سليم	الدرجة:	جامعة تلمسان	رئيسا
السيدة: بوشيخي عائشة	الدرجة:	جامعة تلمسان	مشرفة
السيدة : بن طيب هدايات	الدرجة:	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية

2018- 2017

كلمة شكـــــــر وتقديـــــــر

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، ولك الحمد يارب حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضى، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،

أتوجه بجزيل الشكر إلى الاستاذة "بوشيخي عائشة"، لقبولها الاشراف على هذه المذكرة ، ونشكرها على ما قدمت لنا من نصائح وارشادات خلال مسيرة البحث، فجزاها الله عنا ألف خير.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي قدرنا على اتمام هذا العمل

أهدي عملي الى:

من منحني الإرادة وله الفضل في تعليمي أطال الله في عمره وحفظه الله لنا ، جدي الحنون

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه أبي الغالي حفظه الله

إلى التي أنارت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق وأعز ما أملك في الوجود أمي الكريمة.

إلى اخوتي .ألى كل العائلة والأصدقاء والأقارب

إلى كل من امتدت يداه ليتصفح أوراق هذه المذكرة

وسام

إهـــــــــــداء

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي، أمي أطال الله في عمرها.

إلى من أنارت دعواته طريقي، أبي أطال الله في عمره.

إلى من ساندني في حياتي، أخي وإخوتي.

إلى أبناء أخي ياسمين، رامي، طارق، سلمة، وأنس.

إلى أعز صديقاتي.

إلى جميع الأهل والأقارب

أمال

الملـــــــــــــــخـــــــــــــــص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي ، من خلال إبراز مفهوم وأهمية هذا النظام ، وأهم المستجدات التي جاء بها، بالتركيز على قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر نقطة قوة هذا النظام ودورها في القراءة الصحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك دراسة الخزينة التي تعتبر مؤشر هام للتوازن المالي، وخدمة لأهداف البحث أجريت دراسة على مستوى مؤسسة "ندرومة أثاث" التي تبين أنها تستخدم النظام المحاسبي المالي والتي تعتمد عليه في تحليل خزينتها وتم التوصل إلى أن لهذا النظام أثر على تسيير الخزينة مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق(قبل تبني المخطط المحاسبي الوطني).

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي ، الخزينة، التسيير، قائمة التدفقات النقدية، المخطط المحاسبي الوطني...

Abstract:

The aim of thisresearchis to study the management of the enterprise'streasury in the light of the Financial Accounting System by stressing the concept, the importance and the most important developments of this system, by focusing on the cash flowstatement, whichisitsstrength point, In addition to itsrole in the correct reading and analyzing of the financialstatus and the treasury Of the enterprises as wellwhich, is an important indicator of financial balance. However , to reach the research objectives, a studywascarried out at the level of the Nedromacooperation, whichshowedthatitcounts on the Financial Accounting System, whereitisused in the analysis of itstreasury. The main results of ourstudyisthatthis system has an impact on the management of the treasurycompared to whatwas the situation previously (before the adoption of the National Accounting Plan). keywords: Financial Accounting System; treasury; Management;the cash flowstatement;the National Accounting Plan.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الأجنبية

المقدمة العامة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية ، أساسيات عن النظام المحاسبي المالي والخزينة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- المطلب الأول: مفهوم مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: عموميات حول المحاسبة

الفرع الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الثالث: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

- المطلب الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول : من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق

الفرع الثاني: من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الثالث: نقائص المخطط المحاسبي الوطني (PCN 1975)

- المطلب الثالث: أهداف وخصائص ومبادئ النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: مستجدات النظام المحاسبي المالي

- المطلب الأول: مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني
- المطلب الثاني: عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: تقديم الميزانية

الفرع الثاني : تقديم جدول حسابات النتائج

الفرع الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة

الفرع الرابع: جدول سيولة الخزينة

الفرع الخامس: الملاحق

- المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف الأول والثاني والثالث

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف الرابع والخامس

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف السادس والسابع

المبحث الثالث: عموميات حول تسيير الخزينة

- المطلب الأول : مدخل للخزينة

الفرع الأول: ماهية الخزينة

الفرع الثاني: حساب الخزينة ووضعياتها

الفرع الثالث: محيط خزينة المؤسسة

- المطلب الثاني: تسيير خزينة المؤسسة

الفرع الأول: مدخل للتسيير

الفرع الثاني: تسيير الخزينة

- المطلب الثالث: التسيير اليومي ووظائف تسيير الخزينة

الفرع الأول :التسيير اليومي للخزينة

الفرع الثاني: وظائف تسيير الخزينة

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: رسالات الدكتوراه

المبحث الثاني: أطروحات الماجستير

المبحث الثالث: المقالات العلمية

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: تسيير الخزينة في مؤسسة "ندرومة أثاث" في ظل النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل

المبحث الأول: البطاقة التعريفية لمؤسسة "ندرومة للأثاث"

- المطلب الأول : تقديم مؤسسة "ندرومة للأثاث"

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

الفرع الثاني:موقع مؤسسة "ندرومة للأثاث"

- المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة

الفرع الأول: وظائف المؤسسة

الفرع الثاني:أهداف المؤسسة

- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة

المبحث الثاني: قراءة في الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الثالث: تحليل خزينة المؤسسة وفق مستجدات النظام المحاسبي المالي

- المطلب الأول : حساب وتحليل الخزينة
- المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الخزينة لمؤسسة "ندرومة أثاث"

الفرع الأول: مؤشر السيولة

الفرع الثاني: مؤشر الربحية

الفرع الثالث: القدرة على التمويل الذاتي

خاتمة الفصل

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أ- فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	18
02	نسب الربحية	24
03	نسب السيولة	25
04	ملخص الدراسات السابقة	55
05	جانب الأصول لمؤسسة "ندرومة أثاث" من 2014 إلى 2017	61
06	.جانب الخصوم لمؤسسة "ندرومة أثاث" من سنة 2014 إلى 2017	63
07	حساب الخزينة الصافية بطريقة رأس المال العامل- احتياجات رأس المال	65
08	حساب الخزينة الصافية بطريقة القيم الجاهزة – السلفات المصرفية	65
09	نسبة التغطية النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	67
10	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المدفوعات طويلة الأجل	68
11	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	69
12	نسبة النقدية التشغيلية	70
13	القدرة على التمويل الذاتي	70

ب- فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة الى النظام المحاسبي المالي	09
02	تمثيل رأس المال العامل	30
03	التمثيل البياني لوضعيات الخزينة	31
04	عجلة التسيير	34
05	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة "ندرومة أثاث"	60

ت- فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جانب أصول مؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2014-2015	78
02	جانب خصوم مؤسسة "ندرومة أثاث"خلال السنتين 2014-2015	79
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ندرومةأثاث"خلال السنتين 2014-2015	80
04	جانب أصول مؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2016-2017	81
05	جانب خصوم مؤسسة "ندرومة أثاث"خلال السنتين 2016-2017	82
06	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2016-2017	83
07	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2016-2017	84

من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق رهان تحقيق توازنها المالي باعتباره الشرط الوحيد الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية بدون الاعتماد على مساعدات الدولة ، ومصدر هذه الصعوبات هو عدم التحكم في المؤشرات التوازن المالي وخاصة الخزينة ، غير أن القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي لا تمكن مستخدميها من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط ، وهذا يصعب عملية المتابعة وضعية التوازن المالي للمؤسسة باعتبار السيولة أصبحت تمثل أحد العوامل الرئيسية في قرارات المستثمرين على المستوى الدولي، استدعى الأمر الانتقال من الاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتيجة إلى قائمة التدفقات النقدية التي كرسها المعيار المحاسبي الدولي السابع الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

تمثل قائمة التدفقات النقدية أو جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي فائدة كبيرة لما لها من أهمية في تحديد حجم السيولة وتبين مصدرها المتأتي من الأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية أو التمويلية كون الخزينة تعتبر عنصرا حاسما في حياة المؤسسة ، إذ يعبر مستوى الخزينة عن قدرة المؤسسة على مواجهة كل التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال والتمويل الذاتي، وهي ذلك المصب الذي تتجمع فيه كل التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة ، وبالتالي فهي المرآة العاكسة لكل القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة ، كما تعتبر المحدد الرئيسي لكفاءة الإدارة المالية.

يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي تغييرا كليا للمرجعية الذي لا يقتصر فقط على ممارسة بسيطة للإصلاح المحاسبي كون أن هذا النظام يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية (معايير المحاسبة الدولية ، معايير التقارير المالية الدولية) ، وأنه لا يقتصر فقط على تغيير مدونة الحسابات، فالنظام المحاسبي المالي قد أدخل تغييرات جذرية على مستوى التعاريف، المفاهيم، نظم التقييم والتقييد المحاسبي بالإضافة إلى طبيعة إعداد القوائم المالية .

وهذا ما جعل تطبيق النظام المحاسبي المالي يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي للمؤسسات الجزائرية خاصة منها الشركات المسعرة في البورصة ، التي أصبحت تدرك تمام الادراك هذه التغييرات الهامة التي ترتبت على هذا النظام الجديد وعملت جاهدة على الاستعداد لذلك ومن دون شك فإن تحديد هذا الانتقال يختلف من شركة إلى أخرى حسب حجمها، ومدى الجدية المتخذة من قبل طاقم المديرية العامة والهياكل الداخلية ومشاركتهم في تحقيق مرحلة الانتقال بالشكل مطلوب يضمن وجود تنظيم محاسبي داخل المؤسسة، يستجيب للأهداف المرجو تحقيقها من تطبيق النظام المحاسبي المالي من جهة وكذا بإشراك معنيين داخليين أو خارجيين يمتلكون كفاءات ومؤهلات ومرجعية حول المفاهيم والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى.

الإشكالية:

مامدى تأثير النظام المحاسبي المالي على تسيير خزينة المؤسسة ؟

وللإجابة على الإشكالية تم طرح التساؤلات التالية :

- ماالمقصود بالنظام المحاسبي المالي؟
- ما هي أهم المستجدات التي جاء بها النظامالمحاسبي المالي؟
- مامدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تسيير خزينة المؤسسة؟

فرضية البحث:

- للنظام المحاسبي الماليتأثيرا واضحا على تسيير الخزينة من خلال مستجداته .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم جوانب النظام المحاسبي المالي وأهم التغيرات التي جاء بها فيما يخص القوائم المالية.
- ابراز مفهوم الخزينة ودورها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
- محاولة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال الجانب التطبيقي على مؤسسة "ندرومة أثاث" والشكل الجديد للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الاهتمام بالخزينة باعتبارهاإحدى مؤشرات التوازن المالي في حياة المؤسسة الاقتصادية.
- الوقوف على أهم المشاكل التي تعترض مسير الخزينة وذلك من خلال التعرف على طرق التسيير الفعال للخزينة.
- ابراز أهمية القوائم المالية وخاصة قائمة التدفقات النقدية ودورها في القراءة الصحيحة للوضعية المالية للمؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

1- البحث له علاقة بمجال التخصص.

2- التعرف على أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

3- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع ومحاولة تطبيقه ميدانيا.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية، خاصة المنهجين الوصفي والتحليلي ، قصد وصف النظام المحاسبي المالي والخزينة وكذلك وصف وتحليل مختلف المعلومات والمعطيات .

هيكل البحث:

من أجل معالجة الاشكالية ومحاولة الاجابة على أسئلة الموضوع ،تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول رئيسية نسبقهم مقدمة عامة لتنتهي بخاتمة عامة .

الفصل الأول تحت عنوان : الأدبيات النظرية: مفاهيم عن النظام المحاسبي المالي والخزينة ، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:المبحث الأول تناول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، والمبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مستجدات النظام المالي، بينما المبحث الثالث خصص لعموميات حول تسيير الخزينة .

أما الفصل الثاني تناول الدراسات السابقة حيث قسم إلى ثلاث مباحث ، تضمن المبحث الأول رسائل الدكتوراه، المبحث الثاني أطروحات الماجيستير ، بينما المبحث الثالث خصص للمقالات العلمية.

فيما يخص الفصل الثالث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، فتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول بطاقة تعريفية لمؤسسة ندرومة، المبحث الثاني تضمن قراءة للوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرض الميزانيات لسنوات الدراسة(2014-2017) ،أما المبحث الثالث خصص لتحليل خزينة المؤسسة وفق مستجدات النظام المحاسبي المالي.

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر النظام المحاسبي المالي أحسن اختيار حسب مجلس المحاسبة الوطني، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) المنصوص عليها في عرض القوائم المالية، مما تسمح هذه القوائم بإعطاء صورة صادقة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة ، ومن أهم العناصر التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في تسيير أموالها هي الخزينة التي تعتبر عنصرا هاما تضبط المؤسسة من خلاله تدفقاتها الداخلة والخارجة.

وعليه من أجل الإلمام بالنظام المحاسبي المالي والخزينة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ، سنتطرق في المبحث الأول إلى عرض مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي ، أما المبحث الثاني خصص للمستجدات التي جاء بها هذا النظام ، بينها المبحث الثالث ، تناول عموميات حول الخزينة.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الجوانب النظرية التي تتعلق بالنظام المحاسبي المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثمطالب، تناول المطلب الأول ماهية هذا النظام و مجال تطبيقه، أما المطلب الثاني تعلق بالأسباب التي أدت إلى تبنيه بينما المطلب الثالث خصص لأهداف و خصائص و المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

إن اتساع و انفتاح و تطور المبادلات التجارية و النشاطات الاقتصادية في مختلف الميادين أدى إلى الاهتمام بالمحاسبة باعتبار تطورها مرتبط بتطور المجتمع و بتطور الحاجة إليها ، و لهذا قام مفكري المحاسبة ببذل مجهودات كبيرة من أجل تقريب الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي إلى بعضها، و القضاء على العديد من المشاكل المحاسبية و المحلية و عليه و من خلال هذا المطلب نحاول التقرب من المفهوم من خلال ثلاث فروع، يتضمن الأول بصفة عامة تعريف المحاسبة و أهميتها، الفرع الثاني مفهوم النظام المحاسبي والفرع الثالث مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: عموميات حول المحاسبة.

1. **تعريف المحاسبة.**

لقد تعددت تعاريف المحاسبة فهناك من يعرفها على أنها: "المحاسبة علم و فن تختص بتسجيل و تلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها و أهميتها في اتخاد القرارات على جميع المستويات".[1]

و يعرفها الدكتور خيرت ضيف: "المحاسبة تهتم بتجميع و تبويب و تلخيص، تفسير البيانات المالية الخاصة بعمليات المشروع."[2]

كما عرفها الدكتور عبد الفتاح الصحن: "المحاسبة عملية تسجيل الأحداث وتحليلها وتفسيرها لصياغة الوظائف الرئيسية للمحاسبة المتمثلة بالقياس و التحقيق و التقرير."[3]

أما الدكتور أحمد نور عرفها:" المحاسبة هي عملية تحديد و قياس و توصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات."[1]

---

[1]- زكو فؤاد سليمان و آخرون" **المحاسبة**"،منشورات جامعة الموصل العراق 1979،ص 15.

[2] -ضيف خيرت،" **في أصول المحاسبة القيد و الترحيل و الحسابات الختامية الميزانية**"، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1981، ص15.

[3]- الصحن عبد الفتاح،" **المبادئ المحاسبية بين النظرية و التطبيق**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1984، ص 5_9.

و حسب تعريف الدكتور عبد الحي مرعي:" المحاسبة أحد و أهم فروع المعرفة التي تختص بتوليد البيانات والمعلومات وتوفيرها في صورة ملائمة للوفاء باحتياجات معينة."[2]

2. أهمية المحاسبة.

تتمثل أهميتها فيما يلي:[3]

_السعي إلى تحقيق الهدف العام من المحاسبة و المتمثل بإنتاج و خلق المعلومات المحاسبية ذات الطابع المالي و المحاسبي.

_ازدياد أهمية المحاسبة و الحاجة إليهامن قبل العديد من فئات المجتمع إذ أن أغلب الأشخاص يمارسون و يواجهون العديد من العمليات و الإجراءات ذات طابع المالي و المحاسبي.

_ ضرورة قيام الإداريين المسؤولين عن صنع القرارات بالتعرف و الاطلاع على الأسس و المبادئ المحاسبية من أجل معرفة مدى كفاءة و مردودية نشاطهم و عائدية رأسمالهم.

الفرعالثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي

1. المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي "طريقة لجمع و تفسير ،معالجة المعلومات المتعلقة بالتدفقات الحقيقية والمالية، تخضع للقياس النقدي، هذه التدفقات ناشئة أساسا عن أحداث اقتصادية، مادية أو تشريعية التي سيكون لها أثر على الأموال داخل الوحدة الاقتصادية"[4].

عرف القانون 07_111 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة منه وسمي صلب الموضوع بالمحاسبة المالية كالتالي:" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية، وتصنيفها، تقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية."[5]

---

[1] - نور أحمد،**"في مبادئ المحاسبة المالية"**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986 ص 11.

[2] - مرعي عبد الحي، نور أحمد، **"في المحاسبة المالية"**، الجزء الأول، مقدمة في المفاهيم المبادئ و القواعد و الإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1977،ص 4.

[3] -كمال عبد العزيز النقيب **"مقدمة في نظرية المحاسبة"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 123_124.

[4] -سعيدي عبد الحليم، **"محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات"**، شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية(2014-2015) ص 114.

[5] -قانون رقم07-111 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي . للجريدة الرسمية للجمهورية رقم 74 ص 03 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 ه الموافق ل 25 نوفمبر 2007 .

و من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص خصائص المحاسبة المالية و التي تتمثل فيما يلي[1] :

- هي نظام للمعلومات حيث ترتكز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي؛
- إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يماثلها.

تضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري للمحاسبة المالية والمعايير المحاسبية ومدونة الحسابات، تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة، و يعتبر هذا الإطار من بين المفاهيم الجديدة التي تشكل أساسا إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتم التقيد بها، و يعطي التعاريف لعناصر هذه القوائم المالية المتمثلة في الأصول والخصوم، رؤوس الأموال، الإيرادات والتكاليف.[2]

نص المرسوم التنفيذي 08_156 على أن المحاسبة المالية يجب أن تستجيب لمتطلبات النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تطبيق الإجراءات و الطرق و المبادئ الواردة فيه، كما يجب أن تسمح المحاسبة المالية بالقيام بمقارنات دورية للبيانات المالية والحكم على تطور الوحدة المعينة وذلك من خلال فرضية استمرار النشاط[3].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن المحاسبة المالية هي جزء من النظام المحاسبي المالي.

2. مفاهيم أخرى للنظام المحاسبي المالي:

وضع النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS وهذا من خلال تطبيقه لقواعدها ومبادئها وتقييمها للقوائم المالية، حيث عرف هذا النظام كما يلي:

"النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن مجموعة من النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها[4]."

---

[1] زين عبد المالك: " **القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال ، وحدة الحراش**"، شهادة الماجستير، في علوم التسيير(2015-2014) ،ص 4،3.

[2] كتوش عاشور، " **المحاسبة العامة أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 21-20.

[3] سفيان بن بلقاسم"**النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرارات في سياق عولمة و تطور الأسواق المالية**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2010/2009، ص 246.

[4] كتوش عاشور، "**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IAFRS) في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009 ص 291.

و عرف أيضا:" النظام المحاسبي المالي هو ذلك الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في السجلات والدفاتر المحاسبية من أجل بيان نتيجة المنشآت سواء كانت ربح أو خسارة و الوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة المالية المعينة[1]."

و من خلال ما سبق يمكننا استخلاص تعريف شامل للنظام المحاسبي المالي:" هو مجموعة من الإجراءات والوسائل اللازمة لتسجيل العمليات المالية التي تحصل في الوحدة الاقتصادية، و تلخيصها في شكل تقارير مالية".

حسب التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي وبصدور هذه التعليمة المتضمنة للطرق والإجراءات الواجب اتخادها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي الماليويكون قد تم التأكيد من وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010.[2]

ومن خلال المخطط التالي سيوضح لنا أكثر مرحلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المالي المحاسبي:

[1] وليد ناجي الحالي ، **"أصول المحاسبة المالية"**، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية الجزء الأول، 2007، ص 72.

[2] التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي عن عمر لشهب، **" تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"** الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، 2014، ص 124.

الشكل رقم 01: مخطط الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة الى النظام المحاسبي المالي

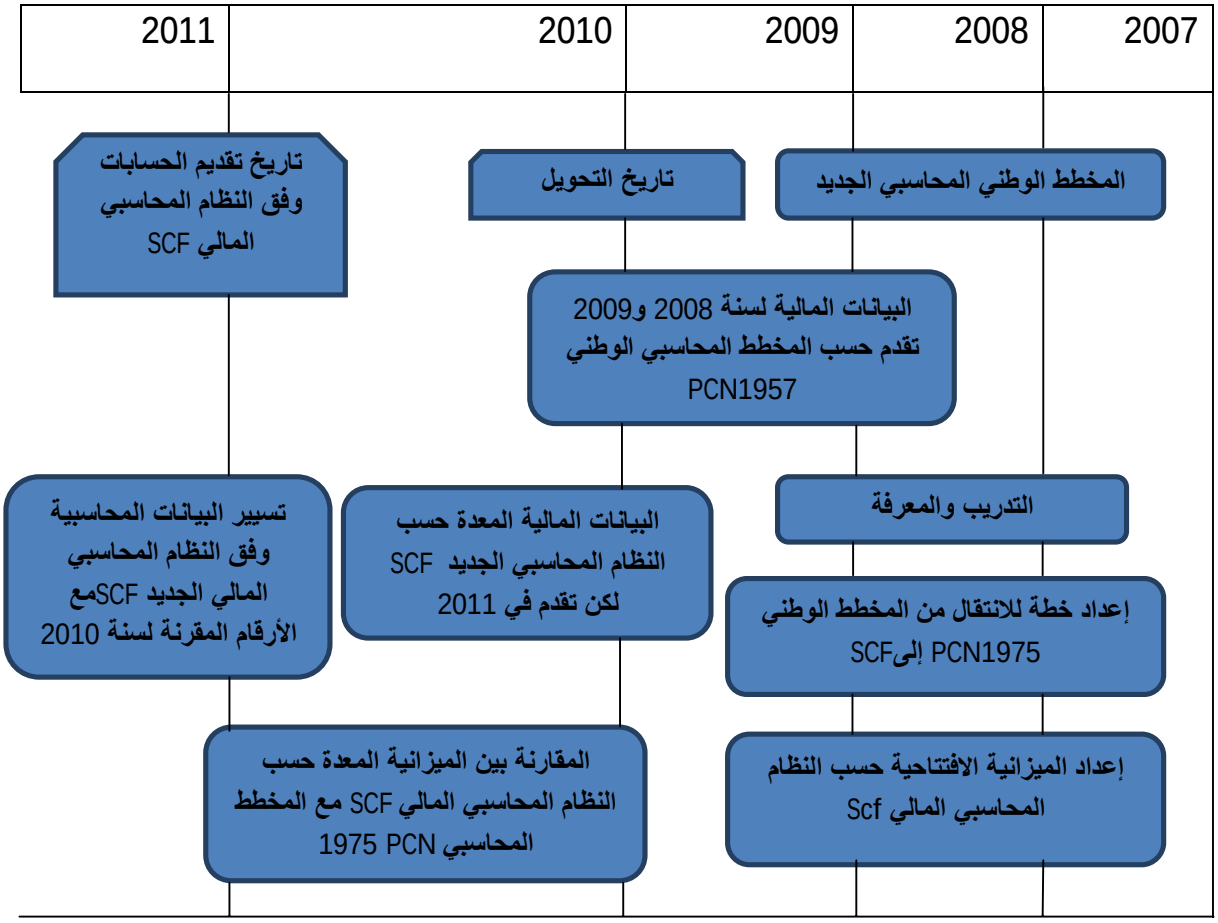

المصدر: بلعادي عمار،"أفاق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق"، المنعقد بالمركز الجامعي سوق أهراس: يومي 25_26 ماي.

الفرع الثالث: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- تلتزم الكيانات التالية بمسك المحاسبة المالية[1]:
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية؛
- كل الأشخاص (المعنويون أو الطبيعيون) الخاضعين للنظام المحاسبي المالي بموجب نص تنظيمي أو قانوني؛

[1] المادة 04 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

- أما بالنسبة للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها الحد المعين يمكنها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[1].

- و استعمال المعلومة المالية سيكون من طرف[2]:

- أصحاب رؤوس الأموال(البنوك، المقرضين...)؛
- أعضاء الإدارة و مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة؛
- المسيرين؛
- موردين، زبائن و موظفين؛
- الجمهور بشكل عام؛
- إدارة الضرائب.

المطلب الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي.

تمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

الفرع الأول: من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق:

1. المحاسبة تقنية تهتم بجمع و تسجيل الحسابات بشكل يومي، و ترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات ثم تجميعها في جداول، ليتم استغلالها من طرف المؤسسة ومتعامليها ومصلحة الضرائب؛
2. ضرورة توفير قوائم مالية لصالح المستثمرين و المقرضين حيث يهتم المستثمر بشراء الأسهم والمقرضون باقتراض الأموال، مما يمكنهم من الدخول في شراكة مع المؤسسة، فينبغي أن تتكون لديهم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وصورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يمكن تقديم هذه المعلومات في شكل قوائم مالية تستجيب للمعايير المحاسبية الدولية[3]؛
3. ينبغي أن يأخذ الإطار التصوري جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني، و يتماشى مع متطلبات السوق، أما بالنسبة للتقارير المالية المعدة يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص، و أن

[1] المادة 5 من القانون 07_ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

[2]- Ouled amer smail , " **la normalisationcomptable en Algérie: présentation du nouveau système comptable et financier**", revue des sciences économiques et degestion, université FerhatABBAS sétif, N°10, 2010, p30: السعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره،ص 115.

[3]-عمر لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

يسمح النظام المحاسبي بتوحيد القوائم المالية و عقلانية المعلومة المحاسبية بشكل يعطي الثقة للمتعاملين مع المؤسسة ويسمح باتخاذ القرارات المناسبة[1].

الفرعالثاني: من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية:

وضع المخطط المحاسبي الوطني على حسب معايير الاقتصاد المخطط، أي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى الإنتاج و التشغيل، و نظرا للتحولات التي عرفتها الجزائر على الصعيد الاقتصادي وفتح رأس مال المؤسساتالعمومية أمام الخواص وتحرير التجارة الخارجية وإنشاء بورصة الجزائر[2].

أمام كل هذه التحولات أوجب على الجزائر إصلاح منظومتها التجارية و تكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية، مما يسمح للمحاسبة من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، و كذلك تبني المعايير المحاسبية من خلال النظام المحاسبي المالي تأتي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي و مشروع الانضمام إلىالمنظمة العالمية للتجارة[3].

نظراللتحولات الاقتصادية استوجب استعمال معلومات موحدة و معدة وفقا للمعايير المحاسبية تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية و لعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الحسابات[4].

الفرعالثالث: نقائص المخطط المحاسبي الوطني:(PCN 1975):

كان من الضروري القيام بتعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بسبب العديد من النقائص والعيوب التي سجلت أثناء تطبيقه وأهمها:

1. **النقائص المتعلقة بالاطار المفاهيمي (التصوري):**

-غياب الإطار المفاهيمي في المخطط المحاسبي الوطني تسبب في جمود المحاسبة فمن دونه لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل التي لم يتم معالجتها من طرف المخطط المحاسبي الوطني[5]؛

---

[1]-شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة طبقا المعايير المحاسبة الدولية، IAS/IFRS"**،الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوا داود، الجزائر ص 18-19.

[2]-صالحي بوعلام،**"أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي"**،مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، (2009-2010) ص 76.

[3]-عمر لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[4]-جمال لعشيشي ، **"محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، جانفي 2010، ص 11.

[5]-NASSIBA BOURAOUI،**"Nécessité d'une reforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifie à l'économie de marché"**،mémoire de magistère ، école superieure du commerce ،Alger، 1998/1999 ، P 97.64 عن صالح بوعلام ، مرجع سبق ذكره ص

-المخطط المحاسبي الوطني كان يهدف إلى تلبية احتياجات الاقتصاد الكلية، و ذلك من خلال تلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من المعلومات، و عليه فإن هذا المخطط أهمل عدة مستعملين للمعلومات المحاسبية و المالية، و خاصة المساهمين و المقرضين وما يحتاجونه من معلومات تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، و كذلك لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها المحاسبة، حيث أشار ضمنيا إلى بعض المبادئ إلا أن ذلك اعتبر غير كافي، فلا بد أن تحدد هذه المبادئ بصفة واضحة و صريحة في المخطط حتى تصبح مرجعا رسميا واجبة التطبيق بقوة القانون[1]؛

-ضرورة تخصيص جزء لتوضيح و شرح كل المصطلحات المستعملة في المخطط سواء في جانب تسمية و أصناف الحسابات أوقواعد سير الحسابات، فغياب تعريف المصطلحات الموجودة في المخطط يؤثر على فهم المصطلح[2].

2. النقائص المتعلقة ببنية المخطط و أقسامه

تتمثل هذه النقائص فيما يلي:

- محاولة المخطط المحاسبي الوطني الحفاظ على تجانس الحسابات داخل الصنف الواحد لكي يستطيع أن يقدم مجموع كل صنف قيمة متجانسة ذات مدلول معين إلا أن هناك بعض الحسابات لا تتجانس مع باقي حسابات الصنف[3]. ويمكن ذكر هذه الحالات فيما يلي:

- حالة الأموال الخاصة:

يعتبر فرق إعادة التقييم إجباري خصص له حساب (15) و يسجل فيه القيمة المحاسبية الجديدة ولكن عملية التقييم هذه تعتبر غير مرنة و لا تقدم للمؤسسة القيمة الحقيقية للأصول المطلوب بتقييمها.

- حالة الاستثمارات:

المخطط المحاسبي الوطني لم يتوسع في تحديد أسس تقييم عناصر الاستثمارات، و لم يحدد عناصر تكلفة الحيازة بشكل مفصل.

- حالة الحقوق و الديون:

وجود حسابات فرعية يصعب ربطها بالحقوق و الديون.

[1]-صالح بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 64_65..

[2]-طارق حمزة،**"المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية و اقتصادية"**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص150.

[3]- صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- حالة التكاليف:

مجموع المصاريف في الصنف السادس لا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف، كون بعض المصاريف تسجل مرتين خلال السنة المالية.

- حالة النواتج:

إهمال دورة المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وحساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة[1].

- نقص قائمة الحسابات.

3. النقائص المتعلقة بقواعد التقييم:

- عدم توفر المخطط المحاسبي الوطني عند تطبيقه على الجرد الدائم للمخزون أدى هذا إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات[2].
- عدم تطرق المخطط المحاسبي الوطني إلى كيفية حساب المؤونات و خاصة الطريقة المعتمدة لحساب القيمة المحتملة للبيع ومؤونة تدني قيمة الأسهم[3].

4. النقائص المتعلقة بالقوائم المالية الختامية:

- إهمال المخطط المحاسبي الوطني لقائمة التدفقات النقدية، فهي التي تبين لنا مصدر النقدية وكيفية إنفاقها، فهذه المعلومات لا يمكن الوصول إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى[4].
- قائمة التدفقات النقدية ضرورية لكل شخص مهتم بالوضعية المالية للمؤسسة في المدى الطويل والقصير الأجل[5].
- إعداد ميزانية على أساس السنة الحالية و عدم إظهارنشاط السنة السابقة.

المطلب الثالث: أهداف و خصائص ومبادئ النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي.

[1]-سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي الجزائري و علاقته بالمعايير الدولية** IAS/IFRS، يومي 13 و 14 جانفي 2013، عنوان الورقة البحثية" واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، العوائق و الرهانات"، جامعة مستغانم، ص5.

[2]-بوتين محمد،**"المحاسبة العامة للمؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2003، ص 48.

[3]-طارق حمزة، مرجع سبق ذكره، ص157.

[4]-طارق حماد عبد العال،**"التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل"**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 247.

[5]-روبرت ميجز، **"المحاسبة أساس لقرارات الأعمال"** ترجمة و تعريب محمد عبد القادر الدسيطي الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006،ص 731.

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- قابلية مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة نفسها عبر الزمن مع مؤسسات على المستويين الوطني و الدولي؛
- توافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من إعداد القوائم المالية ولتسجيل البيانات المحاسبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و أداء المؤسسة.
- كما يهدف النظام المحاسبي إلى[2]:
- تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- التقييم المحاسبي لعناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوفية و العادلة؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية مفهومة و موثوق بها؛
- عرض القوائم المالية التي تتوافق مع مستلزمات المعايير الدولية:(حالات تغيير الخزينة والأموال الخاصة، الأصول والخصوم، الملاحق....).

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

- هناك العديد من الاستحداثات التي تميز النظام المحاسبي المالي و سنذكرها فيما يلي[3]:
- توضيح القواعد و المبادئ التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي خاصة ما يتعلق بالمعاملات و إعداد الكشوف المالية عن طريق أنظمة الإعلام المنتشرة؛
- ضرورة تقديم حسابات مجمعة و حسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
- توسيع المؤسسات المدعوة إلى تقديم حسابات مهما كان حجمها و نشاطها؛

[1]-آيت محمد مراد، أبحري سفيان، " **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد، و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، سعد دحلب لبليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009، ص 07.

[2]جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]عبد الرحمن عطية"**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**"، دار النشر جلطي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 06.

- وضع محتوى كل القوائم المالية التي تقدمها الكيانات(جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة)و تقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية.

الفرع الثالث: المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي:

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة حيث يتم الرجوع إلى هذه المبادئ عند مواجهة مشاكل محاسبية، و حسب المعايير المحاسبية الدولية نذكر أهم المبادئ المحاسبية التي استمد منها النظام المحاسبي المالي والتي يجب الالتزام بها و هي على النحو التالي[1]:

أ. مبدأ الدورة المحاسبية:

تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهرا، تبدأ في N/01/2 و تنتهي في N/12/31إلا أن هناك حالات استثنائية تكون فيها الدورة المالية أقل أو أكثر من 12 شهرا مثل: القطاعات الزراعية ،جاء هذا المبدأ نتيجة لفرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث و تقديم القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها.

ب- مبدأ عدم المقاصة(عدم التعويض):

لا ينبغي القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم، الإيراداتو الأعباء، إلا إذ كانت هناك اتفاقية من قبل أو كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا مثل المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات و الرسم على القيم المضافة على المبيعات.

ت- مبدأ الحيطة و الحذر:

و يقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر عند القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات، حيث لا يتم تقييم الأصول والمنتجات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم و الأعباء أقل من قيمتها. و إضافة إلى ذلك هناك مبادئ أخرى و هي[2]:

ث- مبدأ استمرارية النشاط:

[1] لخضر علاوي، **"نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقها"** طبعة مصححة و منقحة، Les pages bleus Internationales 2014، ص 13- 14- 15- 16.

[2] عمار بن عشي **"معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"** دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، العلوم الاقتصادية ونوع التسيير، جامعة بسكرة، 2014/12 ص 87- 88.

يتمإعداد القوائم المالية بالافتراض أن المؤسسة مستمرة و تبقى عاملة في المستقبل، و يفترض أن لا يكون لدى المؤسسة نية التصفية أو تقليص حجم عملياتها.

ج- قاعدة الوحدة النقدية:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن النقود هي أساس المعاملات الاقتصادية، و على ذلك يتم استخدامها للقياس والتحليل المحاسبي وبناء على هذا الأساس يتم تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود و العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق إذ لم يكن لها تأثير مالي على الصورة العامة.

ح- مبدأ الأهمية النسبية:

تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة و ضرورية يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة، حيث يمكن جمع المبالغ الغير معتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها و ذلك من حيث الطبيعة أو الوظيفة.

خ- مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، حيث يقر هذا المبدأ بتسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو إنتاجها، لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف المحاسبين والكتاب، و ازدادت هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم كما يمكن ذكر مبادئ أخرى و المتمثلة فيما يلي[1]:

د- مبدأ المساس بالميزانية الافتتاحية:

يهدف هذا المبدأ إلى تكريس استقلالية السنوات المالية، بحيث يكون هناك توافق بين الميزانية الختامية للسنة الماضية مع الميزانية الافتتاحية للسنة الحالية، إذ تم المساس بالميزانية الافتتاحية للسنة الحالية يعتبر مساس بمصداقية المحاسبة.

ذ- مبدأ استقلالية الدورات المالية:

من خلال هذا المبدأ تكون نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة الأخرى، باعتبار أن الدورة هي 12 شهرا في الحالات العادية و تبدأ من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر.

[1] لبوزنوح، **"مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة"**، دليل تطبيقي للحسابات مدعم بالأمثلة و الشرح، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية لولاية بسكرة، 2009، ص 7.6.5.

ر- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

تتميز المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية بصفتي الدقة و الوضوح و اللتين لا تكونان الا بثبات الطرق المحاسبية، فلا يتم استغلال المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية إذ تمت المحاسبة بعدة طرق، فعدم ثبات القواعد التي بنيت عليها المحاسبة يفقد القوائم المالية مصداقيتها.

المبحث الثاني: مستجدات النظام المحاسبي المالي.

لقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي على أساس الاحتفاظ ببعض مقومات المخطط المحاسبي الوطني، كالمبادئ العامة للمسك المحاسبي وبعض قواعد التسجيل و التقييم و عرض القوائم المالية، إلا أن هذا النظام يحتوي على العديد من الاختلافات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض أهم الاستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتضمن المطلب الأول، مستجدات النظام المحاسبي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني ، والمطلب الثاني عرضت فيه القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، أما المطلب الثالث تناول المعالجةالمحاسبية حسب مستوى الصنف.

المطلب الأول: مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

إن تبني النظام المحاسبي المالي شكل تغيرا جذريا في الممارسات المحاسبية مقارنة بما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني، من خلال هذا المطلب سنحاول الوقوف على أهم المستجدات التي جاء بها هذا النظام مقارنة بما كان عليه المخطط المحاسبي الوطني، سواء بما تعلق بالمبادئ المحاسبية أو من خلال المصطلحات و التعاريف، أو القوائم المالية.

الجدول رقم (01): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

البيان	المخطط المحاسبي الوطني PCN	النظام المحاسبي المالي SCF
الإطار المفاهيمي	-المخطط المحاسبي الوطني لم يتضمن إطار تصوري، مما شكل نقصا كبيرا تسبب في جمود المحاسبة في البلاد	-يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يتم بواسطة تحديد الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية لإعداد وعرض القوائم المالية و تعريف المصطلحات(الأصول و الخصوم، الأموال الخاصة، الأعباء و النواتج).
القوائم المالية	-فرض المخطط المحاسبي الوطني على كل المؤسسات مهما كان حجمها و نوعها والخاضعة لأحكامه أن تعد سنويا كل من: الميزانية، جدول حساب النتائج و الملاحق، ومن بين الأطراف المستعملة للقوائم المالية نجد: مصالح الضرائب المحاسبية الوطنية، البنوك، أطراف داخلية و الجمهور.	-تبني النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الموجودة في المعايير المحاسبية الدولية مع وجود اختلافات في التسمية فقط. فأوجب على المؤسسات غير الصغيرة، إعداد كل من الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق. -وجود قائمين جديدين أتى بهما النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمخطط المحاسبي و المتمثلين في جدول سيولة الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة.
المصطلحات والتعاريف	-عدم قيام معد و المخطط المحاسبي الوطني بتوضيح وشرح المصطلحات التي يستعملها المخطط سواء في جانب تسمية الحسابات والأصناف أوفي جانب سير الحسابات، مما يؤثر على فهم المصطلح و يصعب تطبيقه.	-يتضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المصطلحات لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني مثل الضرائب المؤجلة، القيمة العادلة، حقوق مانع الامتياز -يحتوي هذا النظام على مدونة حسابات تسمح له بتوحيد المصطلحات و الطرق المحاسبية.
المبادئ المحاسبية	-لم يحدد المخطط المحاسبي المبادئ والفروض التي يقوم عليها بصفة واضحة، مما أدى إلى عدم وجود أسس و قواعد يقوم عليها هذا المخطط، فلا بد من تحديد هذه المبادئ و الفروض لكي تصبح مرجع رسمي يطبق بقوة القانون.	-من أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي: محاسبة التعهد، قابلية الفهم، المصداقية، قابلية المقارنة ، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، هذا الأخير لم يمكن موجود في المخطط المحاسبي الوطني رغم أهميته المتمثلة في المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية فمثلا: المؤسسة تقوم بتأجير حافلة تنقل فيها عمالها خلال مدة معينة، فتسجل الحافلة في أصول المؤسسة مقابل تسديد دفعات الإيجار، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تسجل هذه الحافلة ضمن أصول المؤسسة و ذلك بحجة عدم ملكيتها.

المصدر:من إعداد الطالبتان استنادا إلى: سعيداني محمد السعيد، **" مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014 / ص 37-38.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية و فقا للمعايير المحاسبية الدولية.

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للعمليات و الأحداث الناتجة عن المعاملات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المالية، وذلك باعتبارها الوسيلة الوحيدة للإبلاغ المالي. وسنتطرق في هذا المطلب إلى عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: تقديم الميزانية

- **تعريف الميزانية**

الميزانية هي وثيقة مالية ختامية، تصف عناصر الأصول و الخصوم، و تبرز عملية العرض أي التمييز بين العناصر الجارية والعناصر الغيرالجارية.تنقسم الميزانية إلى[1]:

الأصل: هو مورد مراقب من طرف المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة ينتج عنه احتمال تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة و ينقسم إلى أصول جارية و أصول غير جارية.

-أصول غير جارية: هي أصول موجهة لخدمة المؤسسة بصفة مستمرة و هي الأصول المعنوية المحل التجاري والأصول العينية المعدات و المباني الأصول المالية التي تتم حيازتها من أجل توظيفها على المدى الطويل، أو غير الموجهة لأن يتم بيعها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

-أصول جارية: هي أصول التي تتوقع المؤسسة إنجازها أو استهلاكها خلال 12 شهرا التي تلي إقفال السنة المالية.

-الخصوم: تبين الخصوم مصادر التمويل للمؤسسة قد تكون ذاتية و قد تكون خارجية و لقد عرفت المادة 33 من النظام المحاسبي المالي الخصوم كما يلي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية و يتمثل انقضائها وقت خروج المواد الممثلة للمنافع الاقتصادية".

[1]- نور الدين عياشي:**" النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر و المرجعية الدولية للمحاسبة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، المجلد ب، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص 391.

و حسب التعريف السابق لا تعتبر الأموال الخاصة خصوما، فتعرف الخصوم غير الجارية أنها الخصوم التي يتم تسديدها خلال، دورة الاستغلال العادية للمؤسسة أو التي تستحق خلال فترة أكثر من 12 شهرا، أما الخصوم الجارية يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهرا الموالية لنهاية الدورة المحاسبية.

أما الأموال الخاصة تمثل الفرق الموجب بين أصول المؤسسة وخصومها الجارية وغير الجارية.

إن تبني النظام المحاسبي المالي يشكل تغيرا جذريا في الممارسات المحاسبية مقارنة بما كان عليه المخطط المحاسبي الوطني، لذلك سنحاول إبراز أهم الاستحداثات أو التغيرات التي طرأت على الميزانية والمتمثلة فيما يلي:

-حسب المخطط المحاسبي الوطني تم تقديم الميزانية بترتيب عناصر الأصول حسب سيولتها و عناصر الخصوم حسب درجة استحقاقها.

- أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي تم ترتيب الأصول إلى أصول جارية و أصول غير جارية، و الخصوم إلى الخصوم جارية وخصوم غير جارية.

-بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية سمحت بإعداد ميزانية على شكل قائمة إضافية بحيث ترتب الأصول و الخصوم حسب درجة السيولة والاستحقاق.

-تقييم عناصر الأصول في الميزانية المالية بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) بينما كان تقييم سابقا حسب المخطط المحاسبي الوطني بالقيمة التاريخية.

الفرع الثاني: تقديم جدول حساب النتائج.

يعتبر جدول حساب النتائج المكون الثاني من مكونات القوائم المالية وفيما يلي تعريف حساب النتائج والمعلومات التي يقدمها:

- **تعريف جدول حساب النتائج:**"هو بيان يلخص الأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال دورة مالية، لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز هذا الحساب النتيجة الصافية سواء كانت ربح أو خسارة"[1].

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حساب النتائج و هما:

-حساب النتائج حسب الطبيعة.

-حساب النتائج حسب الوظيفة.

[1]- عبد الرحمن عطية:" **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**"، دار النشر جيطلي ، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 10.

أ. حساب النتائج حسب الطبيعة

تعرض الإيرادات والأعباء في جدول حساب النتائج حسب طبيعتها: بضائع، مواد أولية مستهلكة، سلع...، ومن المعلومات التي يجب أن تظهر في هذا الجدول هي [1]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها من أجل تحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- إيرادالأنشطة العادية؛
- الإيرادات المالية و الأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهتلاك و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية و العناصر الغير عادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ب. حساب النتائج حسب الوظيفة:

يتم تصنيف الأعباء حسب الوظيفة و تتمثل في: (التكاليف الإدارية، تكاليف التوزيع، تكاليف الصنع).

بناء على ما سبق يمكن ذكر أهم الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية كالتالي[1]:

[1]- لزعر محمد سامي،" **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 45.

_حسب النظام المحاسبي المالي يتم تصنيف الأعباء و الإيرادات حسب الطبيعة و حسب الوظيفة، بينما في المخطط المحاسبي الوطني تصنف الأعباء و الإيرادات حسب الطبيعة فقط؛

_النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل النتائج في الصنف الثامن؛

_ يتم حساب الضريبة على أساس النتيجة العادية ثم تضاف إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج تفرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال؛

_ حسب النظام المحاسبي المالي فإن شكل جدول حساب النتائج يقدم معطيات عن الدورة السابقة، ويفرق بين النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، الأمر الذي لم يكن في جدول حساب النتائج.

_ تقديم بيانات ملحقة تبين طبيعة الأعباء: (مخصصات الإهتلاك - المصاريف الخاصة بالعاملين في حالة حساب النتائج المدمجة)، كما استوجب إظهار البنود الغير عادية في جدول حساب النتائج حسب ما نص عليه المعيار الدولي رقم (IAS01)، لكن هذا المعيار ألغى مفهوم البنود غير العادية في حالة عرض قائمة الدخل[2] .

الفرع الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة

تعتبر هذه القائمة حلقة ربط بين حسابات النتائج و الميزانية، و عرف النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات الأموال الخاصة بأنه: "تحليل للحركات التي أثرت في كل عنصر من عناصر الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"[3]. وهذا ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) .

_ تتمثل أهمية هذه القائمة برصيد التغيرات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية إلى آخر الدورة المالية.

_ اعتبر المخطط المحاسبي الوطني رؤوس الأموال الخاصة جزء من الأصول بينما النظام المحاسبي المالي يعتبر رؤوس الأموال الخاصة في فرق بين أصول و خصوم المؤسسة.

---

[1]- أسرير لمنور، مجبر محمد، الملتقى الدولي الأول،" النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تحارب، تطبيقات و آفاق، عنوان المداخلة،" **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، حالة جدول حساب النتائج**"، جامعة الوادي، يوم 17_18 جانفي 2010، ص 7.

[2] -http: // www/ kantakji.com/ media/ 2325/om 029.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية، 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و محترف الكشوفات المالية و عرفها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 208،ص 26.

الفرع الرابع: جدول سيولة الخزينة.

1. تعريف جدول سيولة الخزينة:

قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مهمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة للتعرف على مدى تحكم المؤسسة في تسيير خزينتها و مدى حاجياتها للتمويل الخارجي، و رغم أهمية هذه القائمة إلا أنها أهملت من طرف المخطط المحاسبي الوطني واعتبرت قائمة جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي [1].

يتم تقسيم التدفقات النقدية حسب الأنشطة التالية: (الأنشطة التشغيلية، الأنشطة التمويلية، الأنشطة الاستثمارية)ومن خلال هذه الأنشطةيتم إعداد جدول سيولة الخزينة [2]:

أ- **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.**وتتمثل في:

- المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع السلع و تقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من أتعاب و عمولات ونواتج أخرى.
- المدفوعات النقدية اتجاه المستخدمين، و الموردين مقابل شراء سلع أو تقديم خدمة.

ب- التدفقات النقدية عن الأنشطة التمويلية: و تتمثل في جميع التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في الأموال الخاصة المملوكة أو هيئة اقتراض الديون، تحصيلات مصادر التمويل.

ت- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: و تمثل الأنشطة النقدية الخارجية من الأنشطة الاستثمارية، ويقصد بها الاستثمارات المالية الطويلة الأجل و كذلك عمليات اقتناء أو بيع أو تخزين الأصول الطويلة الأجل، كما تمثل عملية اقتراض النقود ثم تحصيلها.

[1]- مرازقة صالح، يوهرين فتيحة؛" **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية**" مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد6، جامعة قسنطينة 2010، ص 84.

[2]- أحمد محمد العداسي،" **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**" مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2011، ص 51-51.

حسب النظام المحاسبي المالي يتم إعداد جدول سيولة الخزينة بطريقتين مباشرة و غير مباشرة، مع التأكيد على الطريقة المباشرة التي يشجعها المعيار المحاسبي المالي الدولي (IAS 07) [1]:

- **الطريقة المباشرة:** هي تقديم مباشر للمقبوضات و المدفوعات في أي وقت و عند أي مستوى من النشاط التابع لها، يتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق أسلوب التسجيل المحاسبي للعملية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هاته العملية و أثرها على الخزينة.
- **الطريقة الغير مباشرة:** تعتبر هذه الطريقة اختيارية، و الهدف من إعداد جدول سيولة الخزينة هو معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من خلال الاعتماد على ميزانيتين محاسبيتين و جدول حساب النتائج.

2_ مؤشرات التحليل المالي بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية:

توفر قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في عملية التقييم، و من بين هذه المؤشرات :مقياس جودة الربحية و مقياس جودة السيولة و يعرض كالتالي [2]:

2-1 مقياس جودة الربحية

من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية و التي تخدم أعراض تقييم نوعية أرباح المؤسسة هي:

جدول رقم(2) :نسبالربحية

عنوان النسب	طريقة الحساب	أهميتها
النسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية فيالمؤسسة على توليد التدفق النقدي تشغيلي.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	عملية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / هامش الربح الإجمالي	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

2-2 مقياس السيولة

[1]- ربيع بوصبيع العايش، و آخرون، ملتقى وطني حول واقع وأفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة،" **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير ورقلة**"- يوم 05-06-2013/05/06، ص 08-09.

[2]- عمر لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 221-222.

إن قوة أو ضعف سيولة المؤسسة، ترتبط بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية اذا كان هذا الأخير موجب، فهذا يعني وجود فائض يستخدم في توسيع الأنشطة الاستثمارية، أما إذا كان سالب، فإن المؤسسة تبحث عن مصادر تمول بها العجز ومن أهم النسب المستخدمة في تقييم سيولة المؤسسة هي:

جدول رقم(03) : نسب السيولة

عنوان النسب	طريقة الحساب	أهميتها
نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بها فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون / التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	ارتفاع هذه النسبة مؤشر غير جيد و يؤدي الى مشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة عند دفع الفوائد المستحقة للديون.

الفرع الخامس: الملاحق.

هي قائمة مالية تحتوي على شرح كتابي لقواعد التقييم و التسجيل و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة، تعطي معلومات ضرورية لفهم أفضل للميزانية و حساب النتائج، جدول التدفقات و جدول تغيرات الأموال، كما تعطي معلومات عن الشركات الحليفة(الشركة الأم، الفروع.....)[1].

حسب الفقرة رقم91 من المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 01) إن الملاحق تكون وفقا لما يلي: [2]

- الإفصاح عن المعلومات الغير معروضة في القوائم المالية التي تطلبها معايير المحاسبة الدولية؛
- تقديم إيضاحات القوائم المالية، بأسلوب منتظم، لفهم أفضل للميزانية، جدول حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية؛
- عرض المعلومات التي تتعلق بقواعد و طرق المحاسبة المعتمدة بمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.

[1] -حواس صالح،" **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغالمالي وأثره على مهنة المدقق**" أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 189.

[2]- نوى الحاج،" **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**" مذكرة ماجستير في علوم السير، جامعة الشلف، 2008/2007،ص85.

إضافةإلى ما سبق هناك العديد من العناصر الجديدة التي يتمإدراجها ضمن القوائم المالية، و لم تكن موجودة من قبل في المخطط المحاسبي الوطني، يمكن إبراز أهم هذه العناصر في النقاط التالية:

1. **عقود الإيجار:** هو اتفاق بين المؤجر و المستأجر، يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر عن حق استعمال أصل مالي مقابل دفعة واحدة أو عدة دفعات، لمدة زمنية معينة[1].

حسب النظام المحاسبي المالي يتم تقديم الأصول المملوكة كإيجار تمويلي من طرف المستأجر وتكون حسب طبيعتها ، إما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم معالجتها من جدول حسابات النتائج.

2. **الضريبة المؤجلة:** هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع أو التحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وجدول حساب النتائج.

3. العقود الطويلة الأجل: هي العقود التي يتم تنفيذها خلال عدة فترات محاسبية، فتتضمن هذه العقود إنجاز سلعة ، خدمة.... تقع تواريخ انطلاقها أو الانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة و يعالج هذا الإشكال من طرف اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة IAS (11) .[2]

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف.

إن التغيرات التي حدثت لها أهمية كبيرة على مستوى تقنيات المحاسبة و على مستوى المفاهيم و المبادئ المحاسبية، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الاستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي التالي:[3]

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف الأول و الثاني و الثالث.

1. **على مستوى الصنف الأول:**

يستعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح رأس المال بينما المخطط المحاسبي الوطني استعمل مصطلح الأموال الخاصة.

بالنسبة للعناصر الجديدة التي تضمنها مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي نجد:

حساب (13): المنتوجات و الأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال.

---

[1]- رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف ملتقى دولي حول **"الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS IFRS/ "**، جامعة البليدة الجزائر 13-15 أكتوبر 2009.

[2] -http: // www/ kantakji.com/ media/ 2325/ om 029. () مسعود دراوسي وآخرون، مرجع سابق ،ص

[3]- تودرت أكلي **"التحليل الملي في ظل النظام المحاسبي المالي (2007)"**،SCF، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 121-122، 123،124.

حساب (16): الاقتراضات و الديون المماثلة.

حساب (17):الديون المرتبطة بالمساهمات.

2. **على مستوى الصنف الثاني:**

- تسجل المصاريف الإعدادية على شكل تكاليف و لا تعتبر من الاستثمارات في النظام المحاسبي المالي، بينما المخطط المحاسبي الوطني، اعتبر المصاريف الإعدادية استثمارات و سجلها في التثبيتات؛
- حسب النظام المحاسبي المالي تسجيل الحقوق التي تتجاوز مدتها سنة ضمن حساب التثبيتات؛
- يحدد مبلغ اهتلاك المنقولات المعنوية بعد طرح القيمة المتبقية، هذا حسب النظام المحاسبي المالي بينما المخطط السابق لا يأخذ بعين الاعتبار؛
- استبدال مفهوم جدول الاهتلاك بمفهوم مخطط الإهتلاك القابل للمراجعة؛
- في النظام المحاسبي المالي تحدد مدة و طرق الاهتلاك على أساس العوامل الاقتصادية، أما في المخطط المحاسبي الوطني فحددت عن طريق محددات جبائية؛
- تسجل القروض الايجارية التمويلية ضمن حساب التثبيتات على أن يتم تسجيل قيمتها كديون مالية فتصبح قابلة للاهتلاك؛
- إمكانية وصول مدة الاهتلاك إلى 20سنة و تطبق هذه القاعدة على مجموع المنقولات المعنوية وهذا حسب النظام المحاسبي المالي، أما بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني تحد فترة الاهتلاك 05 سنوات كحد أقصى و تطبيق هذه القاعدة على المصاريف الإعدادية فقط؛
- فيالنظام المحاسبي المالي تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول، بينما تسجل تكاليف البحث ضمن الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية أما بالسنة للمخطط المحاسبي الوطني تسجل كل من تكاليف البحث وتكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول.
- **حسب مستوى الصنف الثالث:**

توجد ثلاثة طرق لتقييم المخزونات حسب المخطط المحاسبي الوطني و هي: LIFO, FIFO والتكلفة الوسيطة المرجحة (CUMP).

أما بالنسبة للنظام المالي المحاسبي لا يمكن تقييم المخزونات إلا حسب طريقة FIFO أو طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة.

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف الرابع والخامس:

يصنف ضمن هذين الحسابين العناصر التي تقل مدتها عن السنة، و لم يعود الصنفان حسب هيكلة المخطط المحاسبي الوطني.

يظهر في الصنف الرابع الديون و الحقوق القصيرة الأجل أما الصنف الخامس يتضمن الحسابات المالية وحسابات الخزينة الموجبة والسالبة، إعادة ترتيب بعض العناصر كما كانت مسبقا.

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف السادس و السابع.

يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في النظام المحاسبي المالي و التي يمكن تلخيصها في النتائج التالية:

- يقيم النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتائج بطريقتين:
- حسب الطبيعة: وهي طريقة إجبارية.
- حسب الوظيفة : تعتبر طريقة اختيارية.
- ظهور حسابان جديدان و هما: ضرائب الدورة وضرائب مؤجله.
- إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية، باستعمال حساب (65) الأعباء العملياتية الأخرى وحساب (75) المنتوجات العملياتية الأخرى، وهذا يساعد المحلل المالي على تقييم الأعباء المالية للمؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها.

المبحث الثالث: عموميات حول تسير الخزينة.

تسيير الخزينة يعتبر جزأ لا يتجزأ من التسيير المالي، حيث أصبح يحتل مكانة معتبرة ضمن وظائف المؤسسة، فكل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة متعلقة بالخزينة التي تعبر عن التدفقات النقدية لذلك سيتم التعرف في هذا المبحث على ثلاث مطالب يتضمن المطلب الأول مدخل للخزينة والمطلب الثاني تسير الخزينة أما المطلب الثالث يتناول تسيير الخزينة ووظائفه.

المطلب الأول: مدخل للخزينة.

كيفية الحصول على الأموال وكيفية تسييرها يعتبر الهدف الأساسي للمصالح المالية ومن أهم العناصر التي تعتمد عليها المؤسسة في تسيير أموالها هي الخزينة التي تعتبر عنصرا هاما تضبط المؤسسة من خلاله تدفقاتها الداخلية و الخارجية و فيما يلي نبذة الخزينة.

الفرع الأول: ماهية الخزينة.

لقد تعدد مفاهيم الخزينة منها[1]: المفهوم التقليدي، النقدي التفاضلي و الديناميكي.

1- المفهوم التقليدي للخزينة:

- "الخزينة هي الفرق بين المصادر الموضوعية لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط".

2- مفهوم النقدي للخزينة:

- "الخزينة هي مخزن نقدي يتوافق مستواه على مميزات هيكلة استخدامات وموارد المؤسسة".

3- المفهوم التفاضلي للخزينة:

- "الخزينة هيالفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل".

4- المفهوم الديناميكي للخزينة:

- "هي الفرق بين التدفقات الداخلية و الخارجية المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك من أجل توفير الحركة المستمرة للتدفقات النقدية".

كما تعرف الخزينة على أنها: "مجموع القيم الجاهزة التي تكون تحت تصرف للمؤسسة، تستطيع استخدامها فورا. بحيث لها القدرة على تسديد ديونها في أجل استحقاقها"[2].

"كما تعبر الخزينة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، و يمكن معرفتها من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها"[3].

لقد عرفت الخزينة من طرف مجلس خبراء المحاسبة و المحاسبين المعتمدين (O.E.C.C.A) على أنها "الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية" هي الفرق بين القيم الجاهزة و السلفات المصرفية[4].

---

[1]- بخلوه باديس" **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**" دراسة حالة مؤسسة المطاحن الحضنة المسيلة. رسالةماجستير 2003/2002 ص 8_9_10.

[2]- نزار نجي, مقالة" **دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة**" الجزء 24/23 تونس 2013.

[3]- شعيب شنوف "**التحليل المالي الحديث**" دار زهران للنشر و التوزيع ط 02، عمان، 2015، ص 129.

[4]- عادل عشي "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**" قياس و تقييم". دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة رسالة ماجستير في علوم التسيير، 2001-2002_ص55.

التطور التاريخي لوظيفة الخزينة في المؤسسة يعتبر من أهم المراحل الأساسية التي مرت بها، ومن الطرق الأكثر دلالة على تتبع التحولات السريعة التي طرأت على هذه الوضعية[1].

و بالتالي فالخزينة هي "بمثابة مركز التدفقات الداخلية و الخارجية و مصدر القرارات المالية وفي الأخير تعبر عن التوازن المالي للمؤسسة".

الفرع الثاني: حساب الخزينة و وضعياتها:

1. حساب الخزينة:

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدمها فورا، فهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية	رأس مال العامل_ احتياجات رأس المال العامل.
	قيم جاهزة – سلفات مصرفية

أ- **رأس المال العامل:** يعتبر أداة من أدوات التحليل المالي، يتحكم في التوازن المالي للمؤسسة على المدى القصير، ويتمثل في الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): رأس المال العامل

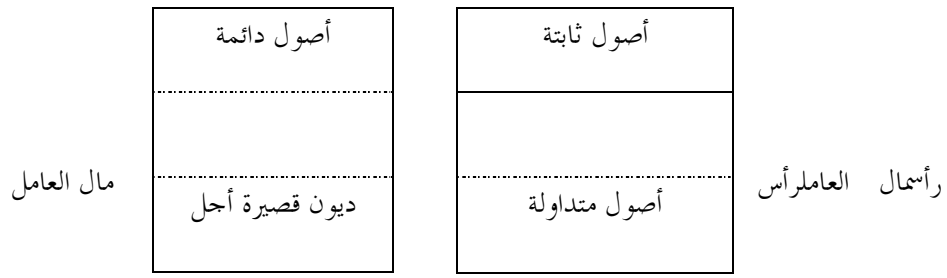

و يتم احتساب رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة- الأصول الثابتة.

[1]- محمد الأمين خنيوة **"فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي"**. رسالةماجستير في علوم السير 2007_ 2008 ص 24.

ب. **احتياجاترأس المال العامل:** هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي و يظهر عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل: (الأصول المتداولة- النقدية) – (ديون قصيرة أجل- السلفات المصرفية)[1]

2. وضعيات الخزينة:

تعرف الخزينة على انها الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل ومن هنا نستخلص وضعية الخزينة وذلك بمقارنة رأسمال العامل مع احتياجات رأس المال العامل[2].

- **الخزينة سالبة:** أي أن احتياجات رأس المال العامل يفوقرأس المال العامل و هذا ما يدل على عدم التوازن الماليللمؤسسة حيث يفرض عليها هذا الاقتراض أو الرفع من قيمة الرأس المال العامل، و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة.
- **الخزينة الموجبة:**تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل وهذا ما يدل على أن المؤسسة في توازن مالي، وكلما كان الفرق كبير فهذا يدل أن المؤسسة تتوفر على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردوديتها إن لم تستغل في استثمارات جديدة.
- **الخزينة معدومة:** أي أن رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل متساويين، وهذا يدل على أن المؤسسة في توازن مالي مثالي تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و لا تتوفر على أموال سائلة[3].

الشكل رقم (03) التمثيل البياني لوضعيات الخزينة.

[1]- زغيب مليكة و بوشنقير ميلود ،"**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**" ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 49-52_53.
[2]- بوخلوة باديس مرجع سبق ذكره ص 17.
[3]- عادل عشي، مرجع سبق ذكره ص 56.

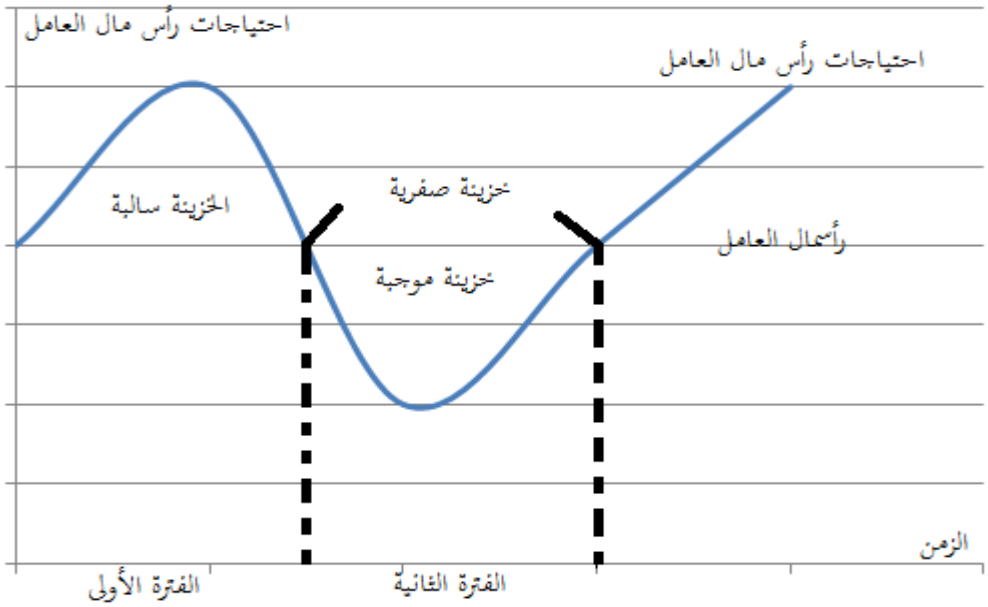

المصدر: بخلوة باديس مرجع سبق ذكره ص 18.

الفرع الثالث: محيط خزينة المؤسسة.

يعتبر المحيط الداخلي و الخارجي من أهم النقاط التي تؤثر على إدارة التدفقات النقدية في المؤسسة[1]. لذا يجب على مسير الخزينة التحكم بكل المتغيرات الأساسية التي تؤثر على نشاطها وبالتالي محيط الخزينة ينحصر في النقاط التالية:

1. **المحيط المالي:** ويتعلق الأمر بـــــــــــــــ

أ. **طرق و وسائل الدفع:** تصل الخزينة إلى الحالة المثلى من خلال الإدارة الفعالة للتدفقات الواقعة في المؤسسة، حيث تجد نفسها أمام إشكالية الاختيار والمقارنة بين وسائل و طرق الدفع المختلفة، فوسائل الدفع تعتبر من تقنيات الدفع المتاحة أما طرق الدفع هي دعائم أساسية في تسيير التدفقات النقدية.

ب. **الشروط البنكية:** تتميز علاقة المؤسسة مع البنك بمجموعة من الشروط البنكية المطبقة على التدفقات النقدية الواقعة في الخزينة و تعتبر من أهم العناصر التي تقاس بها مختلف الخدمات البنكية المقدمة للمؤسسة[2].

2. **التوظيفات و التمويلات المتاحة:**

[1] -Marc gaugain et R.s c Rambert/ "Gestion de la trésorerie "Edition economica_ paris_2004, p2 عن محمد الأمين مرجع سبق ذكره ص 45.

[2]-Philippe desbrierses evelyne poincelot. "Gestion de trésorerie" Edition MANAGEMENT. 1999,P28 خنيوة عن محمد الأمين مرجع سبق ذكره ص 46.

- **التوظيفات:**تركز هذه النقطة على مبدأ الاستعمال الأمثل للأموال و عدم ترك مبالغ دون استعمال تؤدي إلى تحمل مجموعة من التكاليف.
- **التمويلات:**طرق التحويلات مرتبطة بالاقتصاد الوطني، مرونة النظام البنكي حجم التعاملات الاقتصادية و المالية، تنوع المنتجات المالية المفتوحة في الأسواق المالية و النقدية.

و يمكن عرض بعض وسائل التمويل في النقاط التالية:

- **الأوراق التجارية:**هي أوراق تحل محل النقود في التعامل، تتميز بسهولة تداولها بين الأفراد و ذلك عن طريق دفع مبلغ مالي إلى الطرف الآخر في موعد الاستحقاق.
- **الفاتورة:** هي وثيقة قانونية إلزامية، تعد على شكل نسخ حسب طريقة المؤسسة في التعامل، تضمن حق انتقال الملكية المشتري الذي يعدها له البائع بعد عقد الصفقة.
- **القروض التجارية:** هي قروض بنكية أو وسيلة سريعة للحصول على سيولة مالية لتشغيل العمل.
- **القروض:**مبلغ مالي من طرف الجهاز المصرفي الأفراد و المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية معينة.
- **السحب على المكشوف:**عبارة عن تسهيلات تمويل قصيرة الأجل بحيث يسمح البنك للعميل أن يصدر شيكات تتجاوز رصيده في البنك بمبلغ معين على أن يقوم العميل سداده خلال فترة زمنية معينة و ذلك حسب اتفاق سابق مع البنك.
- **تسهيلات الصندوق:**عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة، التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات.

2- المحيط التكنولوجي

تسير الأخطاء المالية و التدفقات النقدية في المؤسسة بطرق و آليات بسيطة، حيث أن معظم المؤسسات تعرف برمجيات خاصة للإدارة، و هذامافرضته التطورات التكنولوجية الحديثة في الإعلام الآلي و الاتصال و تعمل البرمجيات الأساسية لتسير التدفقات النقدية في المؤسسة على توفير مجموعة من الخصائص و ذلك من خلال مقاييس محكمة بطرق دقيقة، حيث تسمح التدفقات النقدية أن تستعمل أداة التسيير في اتخاذ القرارات من أجل تسيير أمثل للتدفقات النقدية والأخطار[1].

المطلب الثاني: تسير خزينة المؤسسة.

[1] - Marc Gauguin Ibid p111 48 عن محمد الأمين خنيوة مرجع سبق ذكر ص

يعتبر التسيير الفعال داخل المؤسسة ضروري و ذلك عن طريق وضع أسس و تقنيات تسييريه، التي تساعد المؤسسة على التحكم في محيطها الداخلي من جهة والتأقلم مع المحيط الخارجي من جهة أخرى.ومن خلال هذا المطلب سنتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم التسيير ومبادئه،أما الفرع الثاني فيتضمنتسيير الخزينة.

الفرع الأول: مدخل للتسيير.

1. مفهوم التسيير.

التسيير هو مجموعة من العمليات المنسقة و المتكاملة. الذي يشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة. إنه باختصار تحديد الأهداف و تنسيق جهود الأشخاص لبلوغها، هذا هو جوهر مهمة المسير[1].

و لقد تعددت تعاريف التسيير بتعدد التيارات الفكرية حيث عرف الكلاسيكي **تايلور** (Taylor) "بأنه علم مبني على القوانين وقواعد أصول علمية قابلة للتطبيق على مختلف النشاطات الإنسانية" أما و حسب المدرسة القرارية، ومن أبرزها**سيمون**(H.Simon) فإن "التسيير و الشؤون التسييرية يجب أن نفكر فيها كعمليات أخذ القرار بمقدار ماهي عمليات تنطوي على الفعل"[2].

يمكن القول بأنه علم يقوم على أسس عملية ومبادئ و مفاهيم منظمة و مرتبة و تستخدم بأسلوب البحث العلمي في حل المشكلات ويمكن القول بأنه فن الذي يقوم على أساس تطبيق المعرفة أو العلم أو الخبرة في الأداء و بالتالي التسيير هو بمثابة علم و فن في آن واحد، و التسيير الفعال هو الدي يمتلك قدرا واسعا من المعرفة التسييرية و يمتلك أيضا قدرا مكملا من المهارات والإبداع[3].

يتطور التسيير حسب دورة متواصلة، و لكي يتحقق بقاء مؤسسته يجب على عجلة التسيير أن تتجدد بصفة متواصلة خلال الزمن حسب التسويات المطلوبة[4].

الشكل رقم(4) :عجلة التسيير

---

[1]-محمد رفيق الطيب "**مدخل للتسيير**" ديوان المطبوعات الجامعية ط2 05-2006 ص 21

[2]-.عبد الرزاق بن حبيب "**اقتصاد و تسيير المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 04، 2009ص107.

[3]- غول فرحات "**مدخل إلى التسيير**" الدار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2012 ص 21_22.

[4]- عبد الرزاق بن حبيب، المرجع سابق ذكره ص 108.

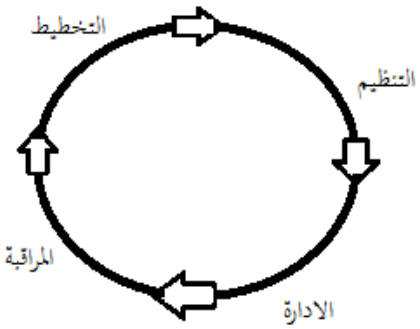

المصدر:عبد الرزاق بن حبيب اقتصاد وتسيير المؤسسة2012 ص 109

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التسيير على أنه من أهم الوظائف التي يقوم بها الإنسان و التي تتطلب منه أن يتعلم حين يلاحظ، يحلل و متى يقرر و كيف يفكر و يتصرف في المواقف المختلفة و بالتالي هو عملية دائرية مستمرة تهدف إلى التطور.

2. مبادئ التسيير

2-1 التخطيط:يعتبر عملية رئيسية يجعل عملية تحديد الأهداف و الوصول إلى تحقيقها أمر واضحا و يرسم الطريق نحو ذلك لهذا لا بد من بناء التخطيط على أساسحقائق يتم تجميعها. و ليس انطلاقا من الخيال من خلال تحليل الماضي، والتطلع إلىالمستقبل[1].

2-2 التنظيم:هو وظيفة من وظائف التسيير ينطوي على توزيع الأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة في تخطيط وتوزيع المسؤوليات اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة[2].

2-3 التوجيه:يتطلب التوجه التأثير على سلوك الأفراد، لضمان تركيز جهودهم و تعبئة طاقتهم حول الهدف المقصود بما يستلزمه هذا الأمر من تفهم لطبيعة السلوك الإنساني و من حسن القيادة والاتصال[3].

---

[1]- غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- عذراء بن شارف **"تسيير بكفاءات و دور صافي إدارة المعرفة بالمؤسسات الجزائرية"** دراسة ميدانية مع اقتصادي المعلومات بمؤسسة سوناطراك"، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة 2009/2008 ص 98.

[3]- محمد رفيق الطيب مرجع سبق ذكره ص 41.

4-2 **الرقابة:** إذ ما تم تخطيط الأنشطة بصورة جيدة و توزيع المهام و تنظيمها بفاعلية و توجيه الأفراد فكل ذلك لا يضمن أن تنفذ الأنشطة أو يسير الأداء الفعلي وفقا لها هو مخطط له لابد من القيام بوظيفة الرقابة التي تمثل المحطة الأخيرة في سلسلة العمليات الإدارية كما أنهما نشاط أساسي بالنسبة لكل عملية على إحدى. فالرقابة نظام فرعي في المؤسسة يؤثر و يتأثر بباقي النظم الفرعية الأخرى[1].

3. **أهمية التسيير:** تتمثل أهمية التسيير فيما يلي[2]:

أ- التسيير ضروري و مهم جدا في أي مؤسسة يسمح بتحقيق الأهداف و هو معيار النجاح أو الفشل؛

ب- التسيير هو المهمةالأساسية للمسيرين؛

ت- إن بقاء المؤسسات و نموها مرهونا بالدرجة الأولى بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة فالتسيير بتحمل مسؤولية تحقيق هذه الأهداف.

ث- يعتبر التسيير محور النشاطات والأوامر و محور دفع الأفراد لاستقبال القرارات و تنفيذها.

ج- التسيير هو عين المؤسسة الخارجية، وهو الذي يمدها بالإبداع و التطور.

ح- يحقق التسيير الاستخدام الأمثل للقوى المادية والبشرية المتوفرة.

4. **أهداف التسيير:** من بين أهداف التسيير يمكن ذكر ما يلي:

أ- نجاح المؤسسة يعتمد على مدى جودة تسيير الفعال لتحقيق الأهداف.

ب- تحقيق الأهداف بأحسن الوسائل و اقل التكاليف باستخدام الموارد و التسهيلات المتاحة.

ت- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بتجنب أسباب الضياع و الاسراف[3].

ث- التسيير عملية منتجة يتم بواسطتها الحصول على السلع و الخدمات و غير من المنافع ابتداء من الموارد المادية والبشرية المتاحة[4].

- **المسير:**

[1]- عذراء بن شارف، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[2]- غول فرحات مرجع سبق ذكره ص 18_19.
[3]- غول فرحات مرجع سبق ذكره، ص 10-22.
[4]- محمد رفيق الطيب مرجع سبق ذكره ص 45

هو أهم فرد تستند إليه العملية التسييرية، و هو المسؤول عن إتمامها بنجاح، لأن المرؤوسين الذين يعملون معه كمساعدين هم فيالواقع تابعين له، و هو المسؤول عنهم و عن انجازاتهم لأن نجاح المؤسسة يعتمد على مدى وجود تسير فعال يقوم بالتنسيق بين الموارد المختلفة لتحقيق الأهداف، وظهرت الحاجة بفعل ظهور المؤسسات و بدون وجود المسير الكفء، لا يمكن إن تحقق المؤسسة أهدافها المرتبطة بالبقاء والاستمرارية[1].

الفرع الثاني: تسيير الخزينة.

1- ماهية تسير الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة والخزينة تمثل أساس التوافق بين الربحية و السيولة، فإن رصيد الخزينة يمثل القوة المالية للمؤسسة، ولكن التمادي في ذلك يؤدي إلى التوقف التدريجي لتلك القوة و يؤدي بها إلى فقدان فرص تحقيق الربح ، وإن زيادة السيولة تسهل تسديد المستحقات بسرعة ،كتحقيق الوفر من المشتريات وذلك بالاستفادة من الخصم النقدي عند شراء كميات كبيرة بالدفع الفوري أو مواجهة الوضعيات الطارئة "التي تتطلب دفعا نقديا، وان توجيه السيولة إلى الاستخدامات الإنتاجية المتمثلة في التوظيفات قصيرة الأجل للسيولة النقدية في المؤسسة يرفع من مستوى الربح المستقبلي[2].

يعتبر تسير الخزينة الانشغال الدائم للمؤسسة بحيث يستخدم أمين الخزينة الطرق الفعالة من أجل تسيير أمثل للخزينة لضمان استمرارية المؤسسة وبقائها[3].

فالسيولة هي القدرة على مواجهة التزامات المؤسسة القصيرة سواء "كانت منتظرة أو غير منتظرة فإن قدرة المؤسسة على تحقيق السيولة تسمح لها بالاستفادة من مزاياها و الفشل في تحقيقها يؤدي إلى وقوع المؤسسة في عدة مشاكل[4].

أما الربحية هي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة و رقم الأعمال الخاص بها و تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها.

وتعرف التدفقات النقدية على أنها حركة الأموال الواردة للمؤسسة والصادرة منها حيث تظهرأهميتها في الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية التدفقات الخارجية، و كذلك الأنشطة الاستثمارية

---

[1]- غول فرحات مرجع سابق ص 22.

[2]- مبارك سلوك "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص35 – 249.

[3].:- Univbouira.3oloum.org/ t 83- topic

[4]- مفلح محمد عقل "**مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**". دار المستقبل للنشر و التوزيع الطبعة الثانية عمان 2000 ص 22-23.

فكلما ارتفعت التدفقات الخارجية عن التدفقات الداخلية للأنشطة الاستثمارية كان ذلك مؤشرا جيدا بالنسبة المؤسسة، و تبرز أهميتها كذلك في التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التمويلية من خلال إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة عن سياسات المؤسسة في تمويل عملياتها[1].

و بالتالي يعتبر تسيير الخزينة الأداة التي ترتكز عليها المؤسسة والتي تبين مدى نجاحها أو فشلها.

2- مسير الخزينة:

هو المسؤول الأول عن إدارة التدفقات النقدية حيث يعمل على تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة.

على مسيرا لخزينةأن يتحلى ببعض الصفات من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة نذكر منها[2]:

- **مقدر جيد:** يجب على مسير الخزينة أن يكون قادر على التنبؤ الجيد السليم للتدفقات المستقبلية للخزينة وذلك من خلال فترات زمنية متعددة، لأن اغلب القرارات تكون على أساس التدفقات النقدية التقديرية.
- **مستشار:** يقوم مسير الخزينة بتسيير أموال المؤسسة من أجل وضع هيكل تمويلي للمؤسسة وفروعها وكذا تسيير مخاطرها.
- **منظم:**يقوم مسير الخزينة بوضع خطة يومية يعمل عليها، تساعد على خلق نظام فعال لتسيير التدفقات النقدية.
- **رجل الاتصال:**و ذلك من خلال الارتباط الموجود بين مسير الخزينة والوظائف الأخرى بالمؤسسة، وتعتبر علاقته من العلاقات المستمرة التي تسمح بتوفير معلومات ضرورية تتميز بالدقة و الوضوح تساعده على تحضيرات تقديراته المستقبلية.
- **محاسب تقني:**من أجل تسيير أمثل للخزينة يجب على المسير أن يكون قادرا على التحكم في مختلف البرمجيات الخاصة بتسيير الخزينة و ذلك من خلال جمع الوثائق المحاسبية والتحكم في نظام المعلومات الخاصة بالخزينة.

المطلب الثالث: التسيير اليومي ووظائف تسيير الخزينة.

إن تسيير الخزينة يعتبر جزء لا يتجزأ من التسيير المالي، أصبح اليوم يحتل مكانة معتبرة ضمن وظائف البنك ومن خلال هذا المطلب سنتعرف أكثر على التسيير اليومي و وظائف تسيير الخزينة.

الفرع الأول: التسيير اليومي للخزينة.

يتمثل فيما يلي:[1]

---

[1]- سميرة عدوان، عمار زيتوني **"دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12- جامعة باتنة 217،ص 238.

[2]- محمد الأمين خنيوة، مرجع سابق، ص 37-38.

1- تغيرات الخزينة:

يسمح الحساب اليومي للخزينة بمعرفة المبلغ الحقيقي للنقدية في زمن معين، وعليه تقوم المؤسسة بالتسديد للهيئات الاجتماعية، وللموردين....الخ.

فتعتبر حالات التقارب البنكي، ووضع الشيكات في البنوك، تسيير الفواتير للمدنيين كلها تغيرات يومية في الخزينة.

2- التاريخ الفعلي للتدقيق النقدي:

يعتبر تاريخ التدفق النقدي التاريخ الفعلي لتسجيل حركة الحسابات البنكية فيوجد فرق بين هذا تاريخ و تاريخ العملية، وهذه الأخيرة تسجل فيها كل العمليات المحاسبية و ذلك بتسجيل عمليات الشراء و البيع، ففي عملية الشراء يكون حساب البنك دائنا لدى المؤسسة و مدينا لدى البنك عكس عملية البيع.

3 – التوفيق بين حسابات المؤسسة لدى البنوك:

يوجد للمؤسسة حسابات في عدة سنوات حيث تضع البنوك موضع المنافسة، فإن أمين الخزينة يقوم بحساب مجموع الأموال الموجودة في حساباتها المختلفة ويوفق بين الحسابات الدائنة و المدنية.

الفرع الثاني: وظائف تسير الخزينة.

إنإدارة التدفقات النقدية في المؤسسة تتطلب مجموعة من الوظائف الأساسية للخزينة يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1- التنبؤ بالتدفقات النقدية:

أول مرحلة يتم القيام بما هي التنبؤ بالتدفقات النقدية أي التنبؤ بكل عمليات التحصيل و الدفع ومن خلال ذلك يقوم مسير الخزينة بإعداد برامج في مختلف الأبعاد.

---

[1] -Stephane GRIFFITHS: "Gestion financière (la diagnostic financier, les décisions financières"), Edition chihab, Alger, 1996, p 174.175.177.. 56-54-53 عن بخلوة باديس ص

[2] -Hubert de la brulerie et Catherine Eliez: trésorerie D'entreprise "Gestion de liquidités et des risques" Edition DALLOZ, paris 1997, p 07 .44،45 عن محمد الأمين خنيوة، مرجع سابق، ص

إن مخطط الخزينة في الأجل القصير مهم للاختيار بينإمكانيات التمويل و التوظيف بينما التقديرات على المدى المتوسط تتم بتحديد مبلغ القروض الضرورية و مما سبق نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين إدارة التدفقات النقدية في المدى (القصيرة والمتوسط والطويل) و درجة المخاطرة.

2- قرارات متعلقة بالتوظيف و التمويل:

حالة التوازن المالي في الأجل القصير تعد من الأمور الضرورية ، ففي هذه الوضعية تظهر أهمية الرصيد النقدي الذي يمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية و التدفقات النقدية الخارجية و ذلك من خلال القرارات المتعلقة بالتوظيف في حالة الفائض أو عمليات تمويل العجز النقدي للخزينة.

3- تنظيم و مراقبة تسيير التدفقات النقدية:

في هذه المرحلة يتم تحليل الاختلافات والفوارق بين ما هو مخطط له وما هو فعلي، من أجل تحسين الأدوات والأساليب المستخدمة.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم في مباحث هذا الفصل تمكنا من التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المتعلقة بالقوائم المالية ، كما ساعد هذا النظام على إنتاج معلومات جديدة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة التي تسهل عملية مراقبة الحسابات وتحد من المخاطر والأخطاء. وكذلك الدور الذي تلعبه الخزينة في التعبير عن التوازن المالي للمؤسسة.

مقدمةالفصل:

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديد و اختيار مشكلة البحث، فهي تعطي له الماما كاملا و شاملا بالموضوع الذي يكون بصدد دراسته من خلال تزويده بمعلومات ، ومصادر ومراجع حول بحثه والتي توفر عليه الكثير من الجهد والوقت ، لذا تعتبر هذه الدراسات نقطة قوة في البحث وانطلاقة جديدة لدراسة جديدة .

ومواصلة للبحوث السابقة خصصنا هذا الفصل للدراسات السابقة التي أجريت حول موضوع تسيير الخزينة على ضوء النظام المحاسبي المالي ، وقسمناه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول خصص لرسائل الدكتوراه، المبحث الثاني لأطروحات الماجستير ،أما المبحث الثالث تناول المقالات العلمية.

المبحث الأول: رسالات الدكتوراه.

- **دراسة مدانين بلغيث: (2003-2004)** بعنوان" أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية" بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

الإشكالية:

- ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد و التوافق المحاسبيين الدوليين؟ و ماهي السبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟

فرضيات البحث:

- يعود ضعف فعالية النظام المحاسبي للمؤسسات إلى غياب إطار محاسبي يستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة بما فيها احتياجات التسيير الداخلي.
- أي محاولة لإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة دون الاستناد للمعايير المحاسبية الدولية، قد تحد من فعالية الإصلاح.
- يتوقف نجاح مسار اعتماد معايير المحاسبة الدولية، على جملة الإصلاحات التي تتم بالموازاة على المنظومة المالية، التشريعية والجبائية بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات.
- تتوقف كفاءة إستراتيجية التوحيد المحاسبي ،على قدرة النموذج المحاسبي على التكيف المستمر مع المستجدات.

أهمية الموضوع:

- أصبح إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات أمر حتمي و ذلك راجع إلى التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.
- يستمد البحث أهمية في اعتماد كل دولة راغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي على المعايير المحاسبية الدولية أو تكييف أنظمتها المحاسبية لضمان فهم و قراءة القوائم المالية.

أهداف البحث:

- إبراز فصول التطور الذي عرفته تطبيقات محاسبة المؤسسة، الناتج عن التطور الكبير للأنشطة الاقتصادية في العالم.
- استعراض بعض نماذج التوحيد المحاسبي.
- إبراز ملامح الإطار الدولي للتوحيد و التوافق المحاسبين.

منهجية الدراسة:

- تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المسحي الوصفي في فصول التطور التاريخي للمحاسبة، أو عند استعراض نماذج التوحيد المحاسبي، و كذلك المنهجين التحليلي و المقارن عند دراسة الخلفية أعتمد منهج دراسة الحالة، و تم استخدام أسلوب الاستبانة و المقابلة.

نتائج الدراسة:

- أصبحتإستراتيجية التوحيد المحاسبي المعتمدة في ضبط الممارسة المحاسبية على المخطط المحاسبي لا تساير الشروط الاجتماعية و الاقتصادية الجديدة في الجزائر.
- غياب ثقافة محاسبية تسمح لأصحاب المهنة بتبني هذا الاتجاه و الدفاع عليه
- اعتبار المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات الخاضعة للضريبة
- إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات أصبح أمر حتمي لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية.
- تبني المعايير المحاسبية الدولية مع واقع الجزائر.

➢ **دراسة شعيب شنوف(2006-2007):** بعنوان "الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITES" أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

إشكالية الدراسة:

- هل تلبي المحاسبة الكلاسيكية حاجيات الشركات متعددة الجنسيات؟ و ما مدى أهمية التوافق و التوحيد المحاسبيين الدوليين؟

فرضيات البحث:

-إن غياب إطار تصوري للمحاسبة يستجيب لاحتياجات الشركات متعددة الجنسيات، هو الذي أدى إلى عدم اعتماد المخطط المحاسبي الوطني المحاسبي الجزائري كمرجعية للمعالجة المحاسبية.

- إن المجهودات المحلية منها و الدولية المبذولة في مجال التوافق المحاسبي الدولي تتجه بشكل ايجابي من خلال الممارسات المحاسبية نحو توحيد محاسبي عالمي.

- يتوقف نجاح الممارسة المحاسبية في الشركات عموما و في الشركات متعددة الجنسيات خصوصا.
- إن المعالجة المحاسبية للنشاطات الدولية للشركات متعددة الجنسيات ينبغي أن تنسب للإطار المحاسبي الدولي.
- إنعملية إعداد القوائم المالية الموحدة ينبغي أن تكون على أساس الاستحقاق المحاسبي.

أهداف الدراسة:

- تهدف هده الدراسة إلى تحليل المشاكل المحاسبية على المستوى الدولي.
- عرض أهمية المحاسبة الدولية و تحليل طبيعة التوافق و التوحيد المحاسبيين الدوليين.

منهج الدراسة:

- الاعتماد على المنهج الوصفي في بعض الفصول المتعلقة باستعراض النظام المحاسبي.

نتائج الدراسة:

- إخضاع الممارسات المحاسبية لإجراءات محاسبية تتماشى مع المشاكل المحاسبية الموجودة على المستوى الدولي بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.
- قياس تكلفة الاستهلاك السنوية للأصل الثابت على أساس التكلفة البديلة الجارية بدلا من التكلفة التاريخية.
- ينبغي أن تخضع الميزانية المحاسبية إلى قواعد تجارية، لأن القوائم المالية في ظل اقتصاد السوق تتطلب إنتاج معلومات شفافة وواضحة و ملائمة للمستثمرين و المقرضين.
- إعداد مخطط محاسبي دولي موحد يكون فيه استعمال الحسابات الرئيسية إجبارية بينما تكون الحسابات الفرعية و الجزئية اختيارية، حسب ظروف و حجم المؤسسة.
- الاعتماد على نظام تكوين فعال للإطارات الجزائرية في مجال نظام المعلوماتية.

➢ **دراسة سعيدي عبد الحكيم: (2014-2015)**: بعنوان" محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة.

الإشكالية:

- إلى أي مدى وفقت المؤسسات في الإفصاحضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

فرضيات البحث:

- لا تطبق المؤسسات في الجزائر قواعد التقييم المحاسبي و الإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة المؤسسات المطبقة لقواعد التقييم المحاسبي و الإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعزى لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات (وطنية، شركة لها قيم مسعرة في البورصة، أجنبية و متعددة الجنسيات).
- لا تلتزم المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية و السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية و السياسات المحاسبية و ذلك لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات.
- لا يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث و العمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر.

أهمية البحث:

- أتت هذه الدراسة لتوضيح أهمية القوائم المالية و تسهيل قراءتها من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية، كذلك تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها حلقة وصل بين الفكر المحاسبي و الواقع العملي للممارسة المهنية ، و بالتالي ستكون دليل للمهتمين بمجال المحاسبة في تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال السنوات الأولى من تطبيقه.

أهداف الدراسة:

- محاولة معرفة قدرة و نجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ و أفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية و شفافية المعلومات.

المنهج المتبع:

- تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم من خلال إجراء مقابلة مع عينة من المدراء الماليين و جمع البيانات باستخدام استبيانات و تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

نتائج الدراسة:

-تمتأكيد صحة الفرضية الأولى والثانية و الرابعة، أما بخصوص الفرضية الثالثة و الخامسة ثم نفيها.

- نسبة (50%) من المؤسسات المبعوثة مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي و الإفصاح عنها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، في حين أن بقية المؤسسات غير مطبقة، و ذلك راجع للبيئة المحاسبية كونها عير مستجابة لتشريعات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي المتبنى من معايير المحاسبة الدولية.
- أظهرت نتائج هذه الدراسة أن نسبة (95%) من المؤسسات ملتزمون بشدة متطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية، و أن ما نسبته (79%) من المؤسسات أبدت التزامها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاحعن السياسات المحاسبية تعزى لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات و هذا ما يؤكد بالإفصاح عن هذه السياسات ضمن قوائمها المالية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته (74%) من المؤسسات ترى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في رفع كفاءة العمل المحاسبي، بدرجة عالية في حين أن ما نسبته (61%) من المؤسسات ترى بأن الإفصاح عن الوقائع الأحداث و العمليات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قليلة السهولة.

المبحث الثاني: أطروحات الماجستير.

- **دراسة بخلوة باديس: (2002-2003)**: بعنوان "الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة" دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة.

الإشكالية:

- إلى أي مدى يمكن للمؤسسة أنتتحكم في تسيير خزينتها تسيير أمثلا مما يؤثر ايجابيا على سيولتها و أرباحها؟

أهمية الدراسة:

- التحكم العقلاني في تسيير الخزينة.
- التعرف على طرق التسيير الفعال للخزينة و الوقوف على المشاكل التي تعترض مسير الخزينة.

- ترشيد استخدام الموارد المالية للمؤسسة بما يضمن رفع الكفاءة في تسيير الخزينة.
- تطبيق الأساليب العلمية الحديثة لتحقيق الأمثلية في تسيير الخزينة.

أهداف البحث:

- البحث عن الأساليب الناجحة للتسيير الأمثل للخزينة.
- التعرف على النماذج الرياضية التي تحقق الأمثلية في تسيير الخزينة.
- الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمؤسسة بما يضمن لها الربحية و الأمان.

الفرضيات:

- تحكم المؤسسة في تسيير خزينتها و الذي يضمن لها تحقيق المردودية و الأمان مرهون بتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التسيير و الرشاد في اتخاذ القرارات المالية.

المنهج المستخدم:

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري لفهم مكونات الموضوع، بينما الاعتماد على منهج دراسة الحالة فيما يخص الجانب الميداني من اجل إسقاط الدراسة على واقع المؤسسات الجزائرية.

نتائج الدراسة:

- من خلال دراسة خزينة مطاحن الحضنة و بالاعتماد على الميزانية المالية و جدول تدفقات الخزينة بمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي تبين أن:
- المؤسسة متوازنة ماليا على المدى البعيد و هذا ما يعكس رأس المال العامل الدائم.
- تضخم الرصيد النقدي المحتفظ به لدى المؤسسة.
- عدم سعي المؤسسة إلى تجديد الاستهلاكات الضخمة للاستثمارات مما يؤثر على مردوديتها
- خزينة المؤسسة المتولدة عن عمليات الاستغلال سالبة، و سببها ضعف القيمة المضافة و تضخم مصاريف المستخدمين والمصاريف الأخرى، و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض مستوى النشاط و تراجع رقم الأعمال.
- المؤسسة لا تبذل أي مجهودات في مجال الاستثمار، و هذا يؤثر على مردودية المؤسسة.
- المؤسسة تحفظ بفائض نقدي معتبر في حسابها دون توظيفه.

- **دراسة سليم بن رحمون(2012_2013):** بعنوان" تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد" دراسة حالة-مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة.

الإشكالية:

- كيف يتم تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي عن المالي الجديد؟

فرضيات البحث:

- يعتبر النظام المحاسبي المالي نتيجة لتطور المحاسبة.
- المخطط المحاسبي الوطني ليستجيب لمتطلبات الاقتصاد المخطط و لا يساير واقع اقتصاد السوق ، و هو يعاني قصور في خدمة مستعملي المعلومات المالية و المحاسبية، و أي محاولة لإصلاح النظام الجزائري دون الاستناد للمعايير المحاسبية الدولية قد تحد من فعالية الإصلاح.
- يستند النظام المحاسبي إلى المعايير المحاسبية الدولية، و هو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية. و المقصود بالكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق كاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية و تشمل من خلال النظام المحاسبي المالي أربع كشوف و ملحق.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الموضوع في تزامنه مع التغير الحاصل في النظام المحاسبي الجزائري لتبنيها معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي، الذي جاء بتقريب النظام المحاسبي الجزائري على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

أهداف البحث:

- التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- دراسة المخطط المحاسبي الوطني و إبراز أهم النقائض المتعلقة به و تحديد أوجه التقارب و الاختلاف بينه و بين النظام المحاسبي المالي.
- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية و الهيئات القائمة عليها.

- التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية.

نتائج الدراسة:

أصبحإصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أمر حتمي لأن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب للاحتياجات المرتقبة منه، نظر التحولات التي عرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي السياسي، الاجتماعي، و التي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الجزائرية ومحيطها.

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، حيث تسمح هذه المعايير بتحول المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية.

ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة.

- **دراسة الطيب مداني(2014_2015):** بعنوان " القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS _

- دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة.

الإشكالية:

- ما مدى تحكم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في أسس و قواعد إعداد القوائم المالية المدمجة في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS ؟

فرضيات البحث:

- إعداد القوائم المالية المدمجة ضرورية يمليها نظم مجمع في القطاع الاقتصادي الجزائري.
- إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم وفق قواعد و معايير متعارف عليها مسبقا.
- التوحيد و التنسيق في طرق إعداد و عرض القوائم المالية ما بين النظام المحاسبي المالي و على المستوى الدولي يسهل عملية قراءتها و يقلل من المشاكل التقنية و المتعلقة بعملية الإدماج.

- هناك تأثير لتغيير نسبة المصلحة على مستوى اتخاذ القرار بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية المدمجة.
- تتم معالجة الحسابات المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي عن طريق إتباع الطرق الخاصة بمختلف المعالجات المتعارف عليها لسيرورة الإدماج.

أهداف البحث:

- الإحاطة بالنظام المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية.
- التعرف على كمية إدماج الحسابات على ضوء النظام المحاسبي المالي.
- ترسيخ المعرفة النظرية و التطبيقية لكيفية إعداد القوائم المالية المدمجة.

أهمية البحث:

- أتت هذه الدراسة لتوضيح أهمية عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة المالية و التي تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الملائمة.

منهجية الدراسة:

- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الميدانية للمؤسسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة للتعرف من خلاله على كيفية إعداد القوائم المالية و الإجراءات و الصعوبات التي ترافقها.

نتائج الدراسة:

- تم تأكد صحة الفرضيات الخمس.
- يطبق مجمع ENSP طريقة التجميع المباشر حيث يسهل العمل و ربح الوقت و تدينه التكاليف.
- هناك في الجزائر عدة مجمعات لا تنشئ مصلحة للتجميع مثل مجمع ENSB، فمدير المحاسبة و المالية هو من يقوم بهذه العملية.
- تتم عملية الاستبعاد ما بين فروع مجمع ENSB عند القيام بالتكامل الشامل فقط، أما بقية الفروع إلى تطبق عليها طريقة المعادلة لا تحتاج إلى عملية الاستبعاد.
- هناك شركتين تابعتين حقق خسارة خلال سنة 2003(BASP- BJSP) و بالنسبة للقوائم المالية المدمجة فإن النتيجة هي ربح.

عدم التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة عند المعالجة المحاسبية لا لقاء الأرباح الداخلية المسجلة في المخزون و إلغاء فوائض القيم الداخلية، و هذا ما يؤدي بالإضرار بالصور الصادقة للقوائم المالية.

- من بين المشاكل التي تواجهها المجمعات هو مشكل تقييم الأصول و إظهارها في ميزانية المؤسسة و ذلك لجود اختلاف ما بين فرع المجمع في طرق التقييم.

المبحث الثالث: المقالات العلمية.

- **حسين القاضي (2001):** دراسة بعنوان" الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد الواقع و الأفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد17 – العدد الأول.

من خلال هذا البحث حاول الباحث دراسة أهمية إعداد الموازنة النقدية كمعبر نقدي عن الموازنة التخطيطية التي تعد في المشروعات الاقتصادية في القطاعين العام و الخاص، إضافة إلى دورها الهام بوصفها القائمة التدفقات النقدية و دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المشروع، و من خلال هذا البحث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إلغاء الموازنة النقدية المطلوب إعدادها في الوقت الحاضر بحسب النظام المحاسبي الموحد .
- إعداد موازنة نقدية كجزء من الموازنة التخطيطية الشاملة
- إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير الدولية.

- **كتوش عاشور(2009) :**"متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف- الجزائر.

- حال الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى استعداد البيئة الاقتصادية الجزائرية للانتقال الى النظام المحاسبي الموحد وخطوات تطبيقه، و كذلك المتطلبات الضرورية للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.
- توصلت الدراسة إلى أنه من الضروري تأهيل قطاع المؤسسات و أنظمة التسيير للتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي وكذا تأهيل و إعداد الإطاراتاللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالية و تخصيص الأطراف المالية المناسبة لتغطية تكاليف التحول.

- **مرزاقة صالح و أبو هرين فتيحة(2010)** : "المعيار الدولي رقم (07) النقدية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد السادس، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة.

- حاول الباحثان دراسة أهم القوائم المالية و هي قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة من أجل الإفصاح عن نتائجها و اتخاذ القرارات المالية للتسيير الأمثل لها.
- توصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر المعلومات التالية:
- العمل على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توفر السيولة و القدرة على سداد الالتزامات.
- توفير معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف.

- **قورين الحاج قويدر(2012)**:" أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مجلة الباحث، العدد10، جامعة الشلف- الجزائر.

- من خلال هذه الورقة البحثية حاول الباحث إبراز أهم الآثار المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على تخفيض تكلفة تشغيل و إنتاج المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، و دوره في تقديم معلومات ذات جودة عالية.
- فتوصل إلى النتائج التالية:
- تبني مختلف التقنيات الحديثة من تكنولوجيا و برمجيات و معدات.
- التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقا المتطلبات بيئة الأعمال.
- الأخذ بعين الاعتبار تطوير نظام المعلومات المحاسبي و مختلف التحديثات التي أجرتها اللجان الدولية للمحاسبة.
- عقد الندوات و المؤتمرات التي تساهم في مناقشة التطورات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية.

- **قورين الحاج قويدر(2015)** :" تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للمخزونات (IAS02) ضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) مجلة الدورة الاقتصادية للأعمال، العدد الأول، جامعة الشلف.

إشكالية البحث:

ما مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS02) في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

أهداف الدراسة:

محاولة تسليط الضوء على المعيار المحاسبي الدولي(IAS2) و إبراز مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري لهذا المعيار.

نتائج الدراسة:

- اعتماد النظام المحاسبي المالي على طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة.
- اعتماد النظام المحاسبي المالي على مفهوم التكلفة و القيمة الصافية للإنجاز، و لتقييم المخزون بنفس الكيفية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي (IAS02)
- تدهور قيمة المخزون و تسجيله تعبئ في جدول النتائج.

➢ **الدكتور الياس شاهد و الدكتور عبد النعيم دفرور (2006):** "الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد الخامس.

- حاول الباحثان من خلال الدراسة معرفة كيف يتم الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و وفق المعايير المحاسبية الدولية. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في الحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، و من خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

➢ **سميرة عدوان أ.د.ز زيتوني(20A):** دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جامعة باتنة.

إشكالية الدراسة:

- هل تتوافق نتائج النماذج المقترحة للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع معايير المحاسبية الدولية؟
- التعرف على الإطار النظري للتنبؤ بالتدفقات النقدية.
- التعرف على مختلف الأساليب المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- مقارنة النتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين في مجال التنبؤ التدفقات النقدية مع المعايير المحاسبية الدولية

نتائج الدراسة:

- نتائج الدراسات كانت متباينة، فمنها من أيدت رأي مجلس المعايير المحاسبية المالية(FASB) و في المقابل فقد أيدت دراسات أخرى رأي مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB)، و مع ذلك هناك من الدراسات من أيدت رأي كل من (FASB)و (IASB).
- توصلت بعض الدراسات إلى أن المحتوى ألمعلوماتي للربح المحاسبي أفضل من مقاييس التدفقات النقدية و في دراسات أخرى وجدت أن مقاييس التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية.
- الاعتماد على المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية.

الجدول رقم (4): ملخص الدراسات السابقة

الدرجة	النظام المحاسبي المالي	تسيير خزينة المؤسسة
رسالات الدكتوراه	- دراسة مداني بن بلغيث (2003-2004) أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية) - دراسة شعيب شنوف (06-07):"الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي ". حالة P.Explorationlimited. - دراسة سعيدي عبد الحليم (2014-2015): "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"	
أطروحات الماجستير	- دراسة سليم بن رحمون (2012-2013): "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد " - دراسة الطيب مداني: (2014-2015): "القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP)".	-دراسة بخلوة باديس (2003/2002):"الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة. دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة".
المقالات العلمية	-كتوش عاشور (2009): "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر " - قورين الحاج قويدر (2012) :"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات." - قورين الحاج قويدر (2015): تطبيق المعيار الدولي للمخزونات (IAS02) ضمن النظام المحاسبي المالي. - إلياس شاهد عبد النعيم دفرور (2016): الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية.	-حسين القاضي(2001): "الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد، الواقع والآفاق". -موازنة صالح وبوهرين فتيحة (2010):"المعيار الدولي رقم (07) قائمة التدفقات النقدية." -سميرة عدوان و أ.دزيتوني (2017): دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية فيضوء المعايير المحاسبية الدولية.

خاتمة الفصل:

مايمكن استخلاصه من هذا الفصل أن أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها تعلقت بالنظام المحاسبي المالي وعالجته بمختلف جوانبه من (تعاريف ، خصائص ، مبادئ ،أهداف ..) ولكن عناوين البحوث كانت مختلفة، فمنها من عالجت موضوع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والأخرى التقسيم، التوحيد المحاسبي،الإصلاحالمحاسبي... فاختلفت النتائج باختلاف الإشكاليات .

أما فيما يخص الخزينة لم نتوصل إلى دراسات كثيرة حول هذا الموضوع ،فمعظم الدراسات التي اطلعنا عليها عالجت موضوع الخزينة من حيث الأمثلة في تسيير الخزينة ، الموازنة النقدية ، قائمة التدفقات النقدية....

وعلى الرغم من كثرة الدراسات حول موضوع النظام المحاسبي المالي ، وقلت الدراسات حول الخزينة إلا أن دراستنا تتميز من حيث أنها تعالجإشكالية تأثير النظام المحاسبي المالي على تسيير خزينة المؤسسة .

مقدمة الفصل:

بعد الانتهاء من الجانب النظري لابد من ربطه بالجانب التطبيقي ومن أجل إثبات ماهو عملي من الموضوع تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لجمع ومعالجة كافة المعلومات والبيانات المحاسبية المتعلقة بالدراسة ، لذا خصصنا هذا الفصل لإجراء دراسة ميدانية في مؤسسة "ندرومة أثاث" للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

وبناءا على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية .حاولنا في المبحث الأول التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ،المبحث الثاني خصص لقراءة الوضعية المالية للمؤسسة ،أما المبحث الثالث فخصص لتحليل خزينة المؤسسة وفق المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: البطاقة التعريفية للمؤسسة "ندرومة أثاث"

تعتبر مؤسسة ندرومة أثاث" مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة صناعية و إنتاجية و من خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على هذه المؤسسة و ذلك من خلال نشأتها و وضعياتها و مهامها و هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة "ندرومة أثاث"

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

يعتبر مصنع ندرومة للأثاث شركة ذات أسهمبرأس مال قدره 120000000دج هي تابعة للمجتمع الصناعي للخشب Wood manufacture بالجزائر العاصمة.

أنشئت هذه الشركة سنة 1977 ،حيث حملت إسم الشركة الوطنية للفلين والخشب

(société nationalede liège et du bois SNLB)

دخلت مرحلة الإنتاجسنة 1978، ومرت هذه الشركة كغيرها من الشركات بعدة تحولات هيكلية و قانونية و في سنة 1984 أصبحت تابعة للمؤسسة الوطنية للأثاث وتحويل الخشب.

(l'entreprise nationale d'ameublement et de transformation du bois E NATB)

و في سنة 1998 أصبحت الشركة مستقلة عن الشركة الأم، و سميت ب ندرومة للأثاث، يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة الأثاث بمختلف أنواعه، وتمكنت هذه الشركة من حصول على شهادة الجودة ISO (9000/2000) سنة2005 وشهادة الجودة ISO (9001/ 2008) في جانفي 2010 من طرف A.T.B vincotteinternationals بلجيكا وهي خاصة بـــــــــــ: (التصميم. الإنتاج. البيع والتسليم، تركيب الأثاث الخشبي)

الفرع الثاني: موقع مؤسسة "ندرومة أثاث"

تقع شركة ندرومة أثاث غرب البلاد بولاية تلمسان دائرة ندرومة حيث تبعد بحوالي 18 كلم من محطة السكك الحديدية وميناء الغزوات و35 كلم من المطار الدولي "مصالي الحاج" تلمسان.

عنوانها: شارع محمد بوضياف رقم 38 ندرومة-تلمسان.

و تقدر مساحتها ب 8 هكتارات تشغل منها ما يقارب 3.5 هكتار و هي مقسمة على النحو التالي:

- المبنىالإداري؛

- ورشات الإنتاج، ورشة التصنيع، ورشة الاتمامو البسط والتغليف ورشة صناعة الرغوة la mousse؛
- مستودع التخزين و الحضيرة؛
- ثلاثة حاويات قاعة عرض المنتجات.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة

الفرع الأول:وظائف المؤسسة:

يتمثل نشاط مؤسسة ندرومة في صناعة الأثاث من النوع الرفيع دو الجودة العالية و طراز القديم ،يستعمل لغرض تأثيث المنازل العائلية، الفنادق ومختلف المقرات الإدارية من خلال المنتوجات المتمثلة فيما يلي:

- المكتبات و المكاتب؛
- المطابخ، قاعات الأكل؛
- غرف النوم و الصالونات؛
- أصناف أخرى لتأثيث.

إضافةإلى ذلك تقوم المؤسسة بتسويق منتجاتها على مستوى الشركات الكبرى (مؤسسات الدولة، سوناطراك، السكنات العسكرية..... الخ).

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

من أهم أهداف المؤسسة ما يلي:

- تشغيل اليد العاملة المحلية من أجل القضاء على البطالة و خلق مناصب شغل؛
- خلق التوازن الجهوي بين مناطق الشرق ، الغرب و الوسط؛
- السعي إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها وزيادة نمو و تطور أعمالها؛
- تأسيس أنماط استهلاك محددة من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم؛
- ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة و مهام المصالح.

تنقسم الشركة إلى ثلاث مديريات و كل مديرية تنقسم إلى عدة دوائر و كل دائرة تتفرع إلى عدة مصالح. المخططات التنظيمية التالية توضح ذلك:

الشكل رقم (05): يبين الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة "ندرومة أثاث"

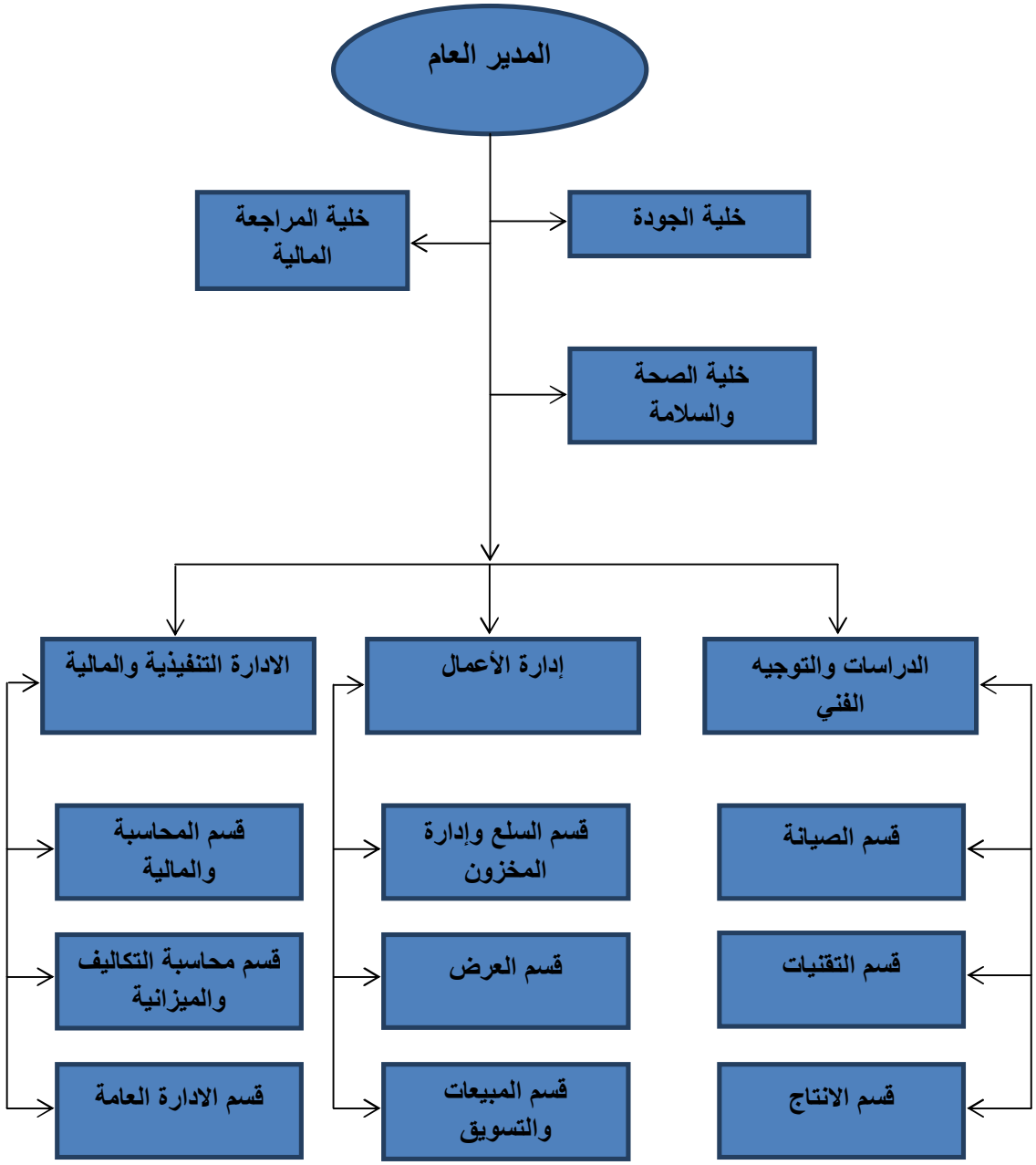

المصدر: مؤسسة أثاث ندرومة

المبحث الثاني: قراءة في الوضعية المالية لمؤسسة "ندرومة أثاث"

في هذا المبحث سنحاول التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الاطلاع على أصولها وخصومها عبر ميزانياتها للفترات 2014 إلى 2017.

يتم توضيح أصول مؤسسة " ندرومة أثاث" حسب ميزانية المختصرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): جانب الأصول لمؤسسة "ندرومة أثاث" من سنة 2014 إلى 2017

الوحدة : دج

السنة / البيان	2014	النسبة الى الأصول %	2015	النسبة الى الأصول %	2016	النسبة الى الأصول %	2017	النسبة الى الأصول %
أصول ثابتة	499111078.02	45.82	565716530.96	51.31	528715009.32	40.04	482615601.83	29.26
أصول متداولة	250297131.89	22.98	258073973.64	23.41	336783991.64	25.51	315300795.00	19.12
قيم الاستغلال	220468476.00	20.24	237562267.92	21.55	237562267.92	17.99	440268846.24	26.69
قيم جاهزة	119439290.22	10.96	41150282.14	3.73	14505567.51	1.09	4590810.57	0.28
مجموع الأصول المتداولة	590204898.11	54.18	536786523.70	48.69	791558405.39	59.95	1166627972.27	70.74
مجموع الأصول	1089315976.13	100	1102503054.66	100	1320273414.71	100	1649243574.10	100

المصدر: وثائق مؤسسة "ندرومة أثاث" لفترة الدراسة (2014.2015.2016.2017)

التعليق :

من خلال الاطلاع على أصول مؤسسة "ندرومة أثاث" للسنوات 2014 إلى 2017 فإننا نلاحظ :

- تزايد في قيم الأصول الثابتة من سنة 2014 الى سنة 2015 حيث كانت تقدر الاصول الثابتة في سنة 2014 بـــــــــــ 499111078.02 دج ، في سنة 2015 قدرت ب 565716530.96 دج أي سجلت زيادة بنسبة 13.34% وهذا الارتفاع راجع الى الزيادة في التثبيتات العينية والتثبيتات المعنوية .

- بينما تتراجع الأصول الثابتة وتنخفض خلال السنتين الأخيرتين ،حيث قدرت سنة 2016 ب 528715009.32 فهنا سجلت انخفاضا بنسبة 6.54 % مقارنة مع سنة 2015. بينما زاد الانخفاض من سنة 2016 إلى سنة 2017. حيث قدرت نسبة الإنخفاض سنة 2017 ب 8.72 % مقارنة مع سنة 2016، وهذا الانخفاض الذي سجل خلال السنتين 2016 و2017 راجع الى نقص في التثبيتات .

- ومن جهة أخرى يرجع التزايد في نسبة الأصول الثابتة من المجموع الكلي للأصول من سنة 2014 إلى سنة 2015 إلى الانخفاض في نسبة الأصول المتداولة من مجموع أصول المؤسسة.

- أماالانخفاض الذي سجل خلال السنتين 2016 و2017 الخاص بالأصول الثابتة. راجع الى التزايد المستمر في نسبة الأصول المتداولة من المجموع الكلي للأصول خلال هذه السنتين .

- فيما يخص الأصول المتداولة سجلت انخفاضا سنة 2015 حيث قدرت سنة 2014 ب 590204898.11 دج . وفي سنة 2015 وصلت إلى 536786523.7 دج أي سجلت انخفاضا بنسبة 9 % مقارنة مع سنة 2014. بالرغم من الزيادة في قيم الاستغلال بنسبة 3% والزيادة في القيم الغير جاهزة بنسبة 7.75 % وهذا كل راجع الى الانخفاض في القيم الجاهزة حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 65.55 % وهذا مقارنة مع سنة 2014.

- بينما سجلت الأصول المتداولة ارتفاعا كبيرا خلال السنتين 2016 و2017 حيث قدر مبلغ الأصول المتداولة سنة 2016 ب: 791558405.39 دج بنسبة زيادة 47.46 %مقارنةبسنة 2015 وكذلك سجلت ارتفاعا سنة 2017 فقدرت نسبة الارتفاع ب 47.38 %مقارنة مع سنة 2016 وذلك راجع إلى الارتفاع في القيم غير الجاهزة والانخفاض في قيم الاستغلال والقيم الجاهزة خلال سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016.

- أما فيما يخص أصول المؤسسة فسجلت تطورا خلال السنوات الأربعة من سنة 2014 غلى سنة 2017 حيث قدرت سنة 2014 ب 1089315976.13 دج وارتفعت سنة 2105 مقارنة بسنة 2014 فقدرت ب 1102503054.66 دج ، أما سنة 2016 وصلت إلى 1320273414.71 دج وقدرت هذه الزيادة بنسبة 19.75%مقارنة بسنة 2015. أما بالنسبة لسنة 2017 وصلت إلى 1649243574.10 دج أي بنسبة 24.91 % مقارنة بسنة 2016 وهذا الارتفاع في الأصول راجع الى الزيادة في قيم الأصول الثابتة خلال السنتين 2014 و2015 والارتفاع في الأصول المتداولة خلال السنتين 2016 و 2017.

- ويتم توضيح خصوم مؤسسة "ندرومة للأثاث" من خلال الميزانية المختصرة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : جانب الخصوم لمؤسسة "ندرومة أثاث" من سنة 2014 إلى 2017

الوحدة :دج

السنوات / البيان	2014	نسبة إلى الخصوم %	2015	نسبة إلى الخصوم %	2016	نسبة إلى الخصوم %	2017	نسبة إلى الخصوم %
أموال خاصة	532063261.42	48.84	512961085.78	46.53	603219502.73	45.70	678824324.48	41.71
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	439178994.56	40.32	479707964.75	43.51	472787831.50	35.81	476429169.84	28.89
مجموع الأموال الدائمة	971242255.98	89.16	992669050.53	90.04	1076007334.23	81.50	1155253494.32	70.05
ديون قصيرة الأجل	118073720.15	10.83	109834004.13	9.96	244266080.48	18.50	493990079.78	29.95
مجموع الخصوم	1089315976.13	100	1102503054.66	100	1320273414.71	100	1649243574.10	100

المصدر: وثائقمؤسسة "ندرومة أثاث" لفترة الدراسة من (سنة 2014 إلى سنة 2017).

التعليق :

من خلال الجدول السابق يمكن إظهار التغيرات التي طرأت على عناصر الخصوم كما يلي:

- انخفاض في الأموال الخاصة من سنة 2014 إلى سنة 2015 حيث قدر مبلغ الأموال الخاصة سنة 2014 بـــــــــــ 532063261.42 دج فانخفض في سنة 2015 وقدرت نسبة الانخفاض ب 3.59% مقارنة مع سنة 2014 وسبب ذلك الانخفاض راجع الى النتيجة الصافية للمؤسسة.
- أما فيما يخص سنة 2016 نلاحظ ارتفاع في الأموال الخاصة حيث قدرت نسبة الارتفاع ب: 17.6%مقارنة مع سنة 2015، فزاد الارتفاع في سنة 2017 حيث قدرت هذه النسبة ب 12.53%مقارنة مع سنة 2016.
- بالنسبة للديون الطويلة والمتوسطة الأجل قدرت سنة 2014 ب: 439178994.56دج فارتفعت سنة 2015 فأصبحت تقدر ب 479707964.75 دج حيث قدرت نسبة الارتفاع خلال هذه السنة ب 9.92%، أما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض ولكن بنسبة قليلة قدرت ب1%، مقارنة مع سنة 2015.
- بينما في سنة 2017 نسجل ارتفاع فبلغت الديون الطويلة الأجل ب 476429169.84دج بالنسبة لسنة 2016.
- ويرجع سبب هذا الارتفاع الملحوظ في الديون إلى الأموال المخصصة في تطوير الاستثمارات.
- بالنسبة للديون القصيرة الأجل نلاحظ انخفاض لها سجل سنة 2015، حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 7% مقارنة مع سنة 2014.

- وهذا الانخفاض راجع الى تسديد المؤسسة الى جزء من ديونها .

- بينما في سنة 2016 نلاحظ ارتفاع في الديون القصيرة الأجل بنسبة كبيرة ، حيث بلغت قيمتها 244266080.48 دج مقارنة مع سنة 2015.

- أما في سنة 2017 زادت الديون القصيرة الأجل فبلغت قيمتها 493990079.78 دج مقارنة مع سنة 2016.

- وهذا الارتفاع الذي سجل خلال السنتين 2016 و 2017 راجع الى الارتفاع في السلفات المصرفية وحساب الموردين.

- نلاحظ الارتفاع في مجموع الأموال الدائمة خلال السنوات الأربعة (2014 إلى 2017) حيث قدرت نسبة الزيادة في مجموع الأموال الدائمة سنة 2015 ب 2.20 % مقارنة بسنة 2014.

- هذا الارتفاع الذي سجل خلال هذه السنوات الأربع راجع الى الزيادة في مجموع الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

المبحث الثالث: تحليل خزينة المؤسسة وفق مستجدات النظام المحاسبي المالي

من خلال هذا المبحث سنحاول حساب الخزينة وتحليل النتائج المتوصل إليها وفقا للمستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: حساب وتحليل الخزينة

الطريقة الأولى :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

الجدول رقم (07): حساب الخزينة الصافية بطريقة رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الوحدة : دج

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل	472131177.96	426952519.57	547292318.91	672637892.49
معدل النمو%	-	%9.56-	%28.18	%22.90
احتياجات رأس المال العامل	352714243.99	385802968.67	543741071.4	693029630.43
معدل النمو%	-	%9.38	%40.93	%27.45
الخزينة الصافية	119416933.97	41149550.90	3551247.51	20391737.94-
معدل النمو %	-	%65.54-	%91.36-	%674.21-

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مؤسسة "ندرومة أثاث"

الطريقة الثانية:

الخزينة الصافية= القيم الجاهزة– السلفات المصرفية

الجدول رقم (08) : حساب الخزينة الصافية بطريقة القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الوحدة : دج

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017
القيم الجاهزة	119439290.22	41150282.14	14505567.51	4590810.57
معدل النمو %	-	%65.54-	%64.74-	%68.35-
السلفات المصرفية	22356.25	731.24	10954320.00	24982548.51
معدل النمو%	-	96.72-	1497347.15	128.06
الخزينة الصافية	119416933.97	41149550.90	3351247.51	20391737.94-
معدل النمو%	-	%65.54-	%91.36-	674.21-

المصدر: وثائق مؤسسة "ندرومة أثاث"

التعليق :

في سنة 2014 قدر رأس المال العامل ب 472121177.96 دج وهذا راجع إلى أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة الذي يبين أن المؤسسة تستخدم فائض في تمويل جزء من المخزونات وهذا مايدفع المؤسسة إلى استثمار أموالها في العناصر الأكثر مردودية ، حيث قدرت احتياجات رأس المال العامل ب 352714243.99دج وهو أقل من رأس المال العامل ، ومن جهة أخرى قدرت القيم الجاهزة ب 119439290.22دج وهي أكبر من السلفات المصرفية التي قدرت ب 22356.25دج. فهذا يدل على أن الخزينة الصافية موجبة فقدرت ب 119416933.97دج . وهذا مايمكن المؤسسة من معالجة بعض التزاماتها وتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء المواد الأولية.

في سنة 2015 انخفض رأس المال العامل ب 9.56% وذلك راجع إلى انخفاض الأصول المتداولة مع ارتفاع المخزونات وقيم الديون الزبائن ووجود ديون لدى الموردون ،كما أن احتياجات رأس المال العامل ارتفعت ب 9.38%، وكانت أقل من رأس المال العامل. حيث انخفضت القيم الجاهزة ب65.54%وبقي أكبر من السلفات المصرفية التي انخفضت ب 96.72% وهذا ما أدى إلى انخفاض الخزينة الصافية فقدرت ب 65.54%، فهذا مايدل على أن المؤسسة قامت بتجميد جزءا من أموالها لتغطية احتياجاتها ولكن بكمة أقل من سنة 2014.

في سنة 2016 ارتفاع رأس المال العامل ب 28.18 % وذلك راجع الى ارتفاع في الأصول المتداولة مع انخفاض في الديون القصيرة الأجل ، كما ارتفعت احتياجات رأس المال العامل ب 40.93%إلا أنها بقيت أقل من رأس المال العامل، ونلاحظ كذلك انخفاض في القيم الجاهزة ب 40.93% إلا أنها بقيت أقل من رأس المال العامل ،ونلاحظ كذلك انخفاض في القيم الجاهزة ب : 64.74% بسبب زيادة المخزونات وحساب الموردون ، حيث ارتفعت السلفات المصرفية بـــــــــــــــ 14 أضعاف أي مايقارب 15 مرة سنة 2015 رغم أنها بقيت أقل من القيم الجاهزة وهذا ماأدى إلى انخفاض الخزينة الصافية بـــــــــــــــ 91.36 % ، ففي هذه الحالة المؤسسة ليس لديها سيولة كافية في المدى القصير، وهذا مايدل على أن المؤسسة غير قادرة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها،حيث تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة ،مما دفعها إلى التعامل بالشراء على الأجل خلال 2017 ويتبين ذلك من خلال ارتفاع ديون الموردين خلال سنة 2017.

في سنة 2017 ارتفاع رأس المال العامل ب 22.90%مع ارتفاع احتياجات رأس المال العامل ب 27.45% حيث أصبحت أكبر من رأس المال العامل ، كما نلاحظ انخفاض في القيم الجاهزة ب 68.36% مع ارتفاع السلفات المصرفية بضعف سنة 2016.

مما أدى إلى ظهور خزينة سالبة وهذا مايدل على أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية احتياجاتها فهي في حالة عجز ، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض من البنك.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الخزينة

الفرع الأول:حساب و تحليل مؤشر السيولة

الجدول رقم(09): يبيننسبة التغطية النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

الوحدة :دج

السنة / البيان	2016	2017
صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية	(41321891.48)	(29984455.37)
معدل النمو%	-	%27.43-
اجمالي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	72600766.15	51712000.00
معدل النمو%	-	%28.77-
نسبة التغطية النقدية	-57%	%58-

المصدر: جدول تدفقات الخزينة لفترة الدراسة 2016-2017

التعليق:

- خلال سنة 2016 قدر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ب (41321891.48 دج)، كانت سالبة وذلك راجع إلى أن التدفقات المدفوعة أكبر من التدفقات النقدية المستلمة وذلك بسبب عدم تحمل المؤسسة لديونها ، فنلاحظ أنها كانت لها ديون اتجاه الوحدات تقدر ب 600696863.61 دج ، كما قدر إجمالي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية ب 72600766.15 دج وهذا ناتج عن عمليات التنازل والقروض ، فقدرت نسبة التغطية النقدية بالتقريب من 57% وهذا مايدل على أن المؤسسة غير قادرة على خلق تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها.

- أما في سنة 2017 تحسن صافي التدفقات النقدية على الرغم أنه مازال سالب بنسبة 27.43%مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع إلى الزيادة في التدفقات المستلمة ونقص في التدفقات النقدية المدفوعة ،كما انخفض إجمالي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية ب 28.77 % وذلك بسبب نقص المستلمات، ومع ذلك تبقى نسبة التغطية النقدية سالبة حيث قدرت ب -58% مقارنة مع سنة 2016. فالمؤسسة غير قادرة على خلق تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها.

الجدول رقم (10) : يبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المدفوعات الطويلة الأجل

الوحدة (دج)

السنة / البيان	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(41321891.48)	(29984455.37)
معدل النمو %	-	%27.43-
مدفوعات الدين طويل الأجل	(58009000.00)	(45350232.59)
معدل النمو	-	%(21.82)
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المدفوعات طويلة الأجل	%71.23	%66.11

المصدر : جدول تدفقات الخزينة لفترة الدراسة 2016-2017

التعليق :

- قدرت نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الدين طويل الأجل في سنة 2016 ب 71.23%، التي تبين أن التدفقات النقدية من الأنشطةالتشغيلية قادرة على تغطية الديون طويلة الأجل ،والتي قدرت بـــــــــ58009000.00 دج .
- أما في سنة 2017 أصبحت تقدر ب 66.11% وذلك راجع إلى انخفاض صافي التدفقات النقدية ب27.43%وانخفاض مدفوعات الدين طويل الأجل ب 21.82 % حيث انخفضت قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويل الأجل .

- وبالتالي يرتبط ضعف سيولة المؤسسة بصافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية، الذي قدر بالسالب وهذا ما يبين أن المؤسسة ليس لديها فائض نقدي تستخدمه في الأنشطة قصيرة المدى أو في تسديد الديون طويلة الأجل.

الفرع الثاني: حساب وتحليل مؤشرات الربحية

الجدول رقم (11): يبين نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

الوحدة (دج)

السنة / البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(41321891.48)	(29984455.37)
معدل النمو%	-	%27.43-
مجموع الأصول	1320273414.71	1649243574.10
معدل النمو%	-	%24.91
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	%3.12-	%1.81-

المصدر: جدول تدفقات الخزينة لفترة الدراسة 2016-2017

التعليق:

- في سنة 2016 قدرت نسبة العائد على الأصول من التدفق التشغيلي ب -3.12% وهذا مايدل على وجود خسارة تشغيلية ب 3.12% من مجموع الأصول وذلك راجع إلى نقص المدفوعات ونقص المسلماتوهذا ما يدل على أن أصول المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية .
- أما في سنة 2017 سجلت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي انخفاضا ، والذي قدر ب 1.81 % وذلك راجع إلىانخفاض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بنسبة 27.43%وارتفاع مجموع الأصول ب 24.91% وبالتالي انخفاض الخسارة التشغيلية.

الجدول رقم (12) : يبين نسبة النقدية التشغيلية

الوحدة (دج)

البيان / السنوات	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(41321891.48)	(29984455.37)
معدل النمو%	-	27.43-
النتيجة الصافية	108937344.33	25445540.20
معدل النمو	-	76.64-
نسبة النقدية التشغيلية	37.93-	117.83-

المصدر :جدول تدفقات الخزينة لفترة الدراسة 2016-2017

التعليق:

قدرت نسبة النقدية التشغيلية في سنة 2016 بـــــــــــــ 37.93- % ، التي تمثل نسبة خسارة التشغيلية للتدفقات النقدية من النتيجة الصافية ، وهذا مايدل على أن أرباح المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، حيث انخفضت في سنة 2017 بضعف سنة 2016 وذلك راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية بـــــــــــــ 76.64% .

الفرع الثالث: حساب القدرة على التمويل الذاتي

الجدول رقم(13) : يبين القدرة على التمويل الذاتي

الوحدة : دج

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	(64449471.47)	(19102175.64)	108937344.33	445540.20
معدل النمو%	-	70.36 -	670.28 -	76.64-
مخصصات الإهتلاك والمؤونات	33857469.28	45481615.75	52408325.45	63773155.26
معدل النمو %	-	34.33	15.22	21.68
القدرة على التمويل الذاتي	30592002.19-	26379440.11	161345669.78	9218695.46
معدل النمو %	-	186.22 -	511.63	44.70 -

صافي تدفق الخزينة	30592002.19-	56971442.3	104374227.48	1515532.02
معدل النمو %	-	286.22-	83.20	114.52-

المصدر: وثائق المؤسسة " ندرومة أثاث" 2014-2015-2016-2017

التعليق:

صافي التدفق النقدي لسنة 2014 قدر ب (30592002.14) لم تكن للمؤسسة قدرة على تمويل ذاتها بذاتها. في سنة 2015تحسن القدرة بما يقارب 15 مرة مقارنة بسنة 2014 وتحسن صافي قدرة الخزينة بما يقارب 3مرات مقارنة مع سنة 2014، أي بعد سنتين(2014-2015) على رغم من أن المؤسسة كانت لها خسارة مالية متتالية إضافة إلى استرجاع مخصصات الاهتلاك.

ارتفاع صافي تدفق الخزينة في سنة 2016 ب 83.2 بعد ثلاث سنوات (2014.2015.2016) وهذا ما يدل على أن المؤسسة زادت قدرتها على تمويل ذاتها بذاتها وذلك راجع إلىظهورالنتيجة الصافية موجبة.

انخفاض صافي تدفق الخزينة في سنة 2017 بضعف سنة 2016 أي بعد 4 سنوات حيث أصبحت المؤسسة غير قادرة على تمويل ذاتها بذاتها.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لنبين كيف تأثرت الخزينة بالنظام المحاسبي المالي و ذلك من خلال عرض و تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة و حساب الخزينة و نسب التدفقات النقدية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والتي كانت كما يلي:

نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة خلال السنوات الثلاث 2014-2015-2016 ،أما في سنة 2017 سجل انخفاض في خزينة المؤسسة ، فقدرت نسبة الانخفاض بـــــــ 674.21 % .

و ما توصلنا اليه من خلال هذا الفصل أن المؤسسة محل الدراسة تعاني من اختلالات على مستوى خزينتها خاصة في سنة 2017 و ذلك راجع الى ارتفاع في المخزونات. أي أن المؤسسة تعاني من مشاكل في التسيير، لذا يجب عليها أن تسير خزينتها سيرا فعلا و ذلك عن طريق وضع توقعات تسمح لها مسبقا بالتحكم في التدفقات المالية.

من خلال تناولنا لموضوع تسيير خزينة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، ودراستنا لحالة مؤسسة "ندرومة أثاث" حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على تسيير الخزينة وذلك من خلال تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول:تطرقنا فيه إلى عرض مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي والخزينة، وبناءا على ماسبق توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنظمة والوسائل اللازمة لتسجيل العمليات المالية، فهو يهدف إلى اعطاء صورة واضحة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة. ومن بين وأهم المستجدات التي جاء بها هذا النظام هي قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر اضافة هامة على القوائم المالية الأخرى ، فهي تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية ، وخاصة عند استخدام النسب والمؤشرات المالي المشتقة من هذه القائمة ، حيث تمكن هذه الأخيرة من القراءة الصحيحة للوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للدراسات السابقة التي أجريت حول موضوع النظام المحاسبي المالي والخزينة ، حيث توصلنا إلى أن كل دراسة كانت مكملة للأخرى ، ولهذا تعتبر دراستنا حلقة وصل بين الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: في هذا الفصل قمنا بإسقاط الجوانب النظرية على الجانب التطبيقي لمعرفة كيف تيسير الخزينة في ظل المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة للسنوات (2017.2016.2015.2014) ، واعتمادا على هذه القوائم قمنا بحساب وتحليل الخزينة ومعرفة وضعياتها ، بواسطة النسب والمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

فبعد تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاث توصلنا الى نتائج ايجابية ، والتي من شأنها تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن " للنظام المحاسبي المالي تأثير واضح على تسيير الخزينةفي ظل مستجداته بالنسبة لمؤسسة ندرومة أثاث" . باعتبار أن المؤسسة تعتمد على النظام المحاسبي المالي في تحليل خزينتها وذلك من خلال استخدام القوائم المالية التي جاء بها هذا النظام ، ومن بين هذه القوائم ،قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر أحد الأدوات المهمة والتي من خلالها يستطيع المسير المالي المحافظة أو إعادة التوازن المالي في المؤسسة. فالنسب المالية المشتقة من هذه القائمة تعد من بين المؤشرات الهامة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، باعتبارها تعتمد على الأساس النقدي في التحليل، والتي من خلالها تتمكن المؤسسة من معرفة مدى جودة ربحيتها ، وجودة السياسة المالية التي تنتهجها ، وتمكنها أيضا من تقييم جودة سيولتها ، واتخاذ قرارات مناسبة قبل وقوعها في حالة العسر المالي.

نتـــــائج الدراسة:

النتائج النظرية:

- تحكم المؤسسة في تسيير الخزينة يضمن لها تحقيق التوازن المالي؛
- التسيير الفعال للخزينة لا يتحقق الا من خلال التسيير الامثل للموارد المالية للمؤسسة؛
- القوائم المالية التي يتم اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تهدف الى تقديم معلومات حول الوضعية المالية(الميزانية)، الأداء (حساب النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة)؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة ، وهي تلعب دورا مكملا للقوائم المالية الأخرى (الميزانية، حساب النتيجة) لذا فلا يمكن الاعتماد على قائمة وترك أخرى لأن كل منهما تعطي معلومات محددة؛
- يلعب جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) دورا مهما في ترشيد القرارات المتعلقة بتسيير الخزينة من خلال النسب والمؤشرات المشتقة منه. التي تمكن من القراءة الشاملة والدقيقة لوضعية الخزينة في المؤسسة.

نتائج الدراسة الميدانية

من خلال اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة "ندرومة أثاث" توصلنا إلى مجموع من النتائج:

- حققت المؤسسة رأس المال العامل موجب خلال السنوات الأربعة (2014-2015-2016-2017) وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل جزء من أموالها لتغطية احتياجاتها؛
- الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث (2014-2015-2016) وهذا ما يدل على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية احتياجاتها مما طرح مشكل الربحية؛
- من خلال جدول التدفقات النقدية اتضح بأن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبا ، وهذا ما يدل على أن التدفقات النقدية المدفوعة أكبر من التدفقات النقدية المستلمة؛
- من خلال تحليل نسب التدفقات النقدية اتضح بأن نسبة التغطية النقدية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى المدفوعات الدين طويل الأجل ونسبة النقدية التشغيلية انخفضت في 2017 واصبحت تقدر بـــــــــــــــ

(117.83%، 66%، 58%) على التوالي مقارنة مع سنة 2016 عكس نسبة الفائدة على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي الذي تحسن في 2017 وأصبح يقدر بـــــــــــــ -1.81%مقارنة مع سنة 2016.

- للمؤسسة سيولة ضعيفة في 2016،2017 وذلك راجع الى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي ظهرت بالسالب.

I. الكتب باللغة العربية:

1- أحمد محمد العداسي : **"التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية"** ، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع للعرض والتوزيع ،الأردن ،2011.

2- بوتين محمد ، **"المحاسبة العامة للمؤسسة"** ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

3- جمال لعشيشي، **"محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"**، الأوراق الزرقاء ، الجزائر، 2010.

4- روبرت ميجز. **"المحاسبة أساس لقرارات الأعمال"**، ترجمة وتعريب محمد عبد القادر الديسطي ، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية 2016.

5- زغيب مليكة وبوشنقر ميلود ، **"التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"** ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

6- زكو فؤاد سليمان ، **"المحاسبة"** منشورات جامعة الموصل العراق 1979.

7- شعيب شنوف . **"التحليل المالي الحديث"**، الطبعة الثانية ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان 2015.

8- شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS.IFRS"** الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائر بواداود ، الجزائر 2009

9- الصحن عبد الفتاح ، **"المبادئ المحاسبية بين النظرية والتطبيق"** ، مؤسسة شباب ، الجامعة الاسكندرية مصر ، 1984

10- ضيف خيرت ،**"في أصول المحاسبة القيد والترحيل والحسابات الختامية والميزانية"** ، دار النهضة العربية. بيروت لبنان 1981.

11-طارق حماد عبد العال **"تقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل"** ، الدار الجامعية مصر 2000.

12- عبد الرحمان عطية ،**"المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي"**،الطبعة الثانية ،دار النشر جلطي الجزائر 2011.

13-عبد الرحمان عطية" **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي"**،الطبعة الأولى ،دار النشر جلطي الجزائر 2009.

14-عبد الرزاق بن حبيب، **"اقتصاد وتسيير المؤسسة"**، الطبعة الرابعة ديوان المطبوعات الجامعية 2009.

15-عمر لشهب ،. **"تقييم وتطبيق النظام المحاسبي الجزائري"**، دراسة حالة الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية. الاسكندرية 2014.

16-غول فرحات ، **"مدخل إلى التسيير"** ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2012.

17-كتوش عاشور، **"المحاسبة العامة. أصول ومبادئ وآليات تسيير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي"**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية2013.

18-كمال عبد العزيز النقيب،**"مقدمة في نظرية المحاسبة"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2004.

19-لبوز نوح، **"المخطط المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعاييرالدولية للمحاسبة دليل تطبيقي للحسابات مدعم بالأمثلة وشرح"**، الجزء الأول مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة 2009.

20- لخضر علاوى، **"نظام المحاسبة المالية. تسيير الحسابات وتطبيقها".** طبعة مصححة Les pages bleues Internationales 2014.

21- مبارك سلوك، **"التسيير المالي"**، ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

22- محمد رفيف الطيب. **"مدخل للتسيير"** ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006/2005.

23- مرعي عبد الحي، نور أحمد، **"في المحاسبة المالية، مقدمة في مفاهيم المبادئ والقواعد والإجراءات"**، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت لبنان 1977.

24- مفلح محمد كفل ،" **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"**، الطبعة الثانية دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان 2000.

25- نور أحمد،**"في المبادئ المحاسبية المالية"**، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1986.

II. مراجع باللغة الفرنسية

1- Hubert de la bruslerie et cotherine Eliez: Trésorerie D'entreprise "Gestion de liquidités et des risques" Edition DALLOZ , paris1997.

2- Marc gauguin, R.S.Crambert: "Gestion de la trésorerie", édition, ECONOMICA ,paris 2004.

3- NassibaBouraoui"Nécessité d'une reforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifie a l'économie de marché "mémoire de magistère,écolesupérieur du commerce, Alger 1998/1999.

4- Ouled Amer Smail, "la normalisation comptable en Algérie : présentation de nouveau système comptable et financier ",revue des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbes Sétif, n°10, 2010.

5- Philippe desbrières,E.Poincelot: "gestion de trésorerie", Edition,Management, paris 1999

6- Stephane Griffiths : "Gestion financière (la diagnostic financier, les décisions financières", Edition chihab, Alger 1996.

III. الأطروحات والرسائل

- **أطروحات الدكتوراه:**

1- حواس صالح، **"التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق".** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.

2- سعيد عبد الحليم، **"محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"**، دراسة عينة من المؤسسات، شهادة دكتوراه. الطور الثالث في العلوم التجارية 2015/2014.

3- سفيان بن بلقاسم، **"النظام المحاسبي الدولي وترشيد اتخاذ القرارات في سياق عولمة وتطور الأسواق المالية".** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010.

- **رسائل الماجستير:**

1- باديس بخلوه، **"الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة"**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحطنة، المسيلة، رسالة ماجستير 2003/2002.

2- تودرت أكلي ، **"التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي".**رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2009/2008.

3- زين عبد المالك، **"القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"**،دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الحراش (2003/2002)، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة بومرداس 2015/2014.

4- سعيداني محمد السعيد، **"مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة بومرداس 2014/2013.

5- صالحي بوعلام، **"أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر. أفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي".** مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2010/2009.

6- طارق حمزة، **"المخطط المحاسبي الوطني"**، دراسة تحليلية واقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.

7- عادل عشي، **"الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، قياس وتقييم"**، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل في بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير 2002/2001.

8- عذراء بن شارف، **"تسيير بكفاءات ودورها في ادارات المعرفة بالمؤسسات الجزائرية"**، دراسة ميدانية مع اختصاصي معلومات بمؤسسة سوناطراك . مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2009/2008.

9- لزعر محمد سامي، **"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2012/2011.

10-محمد الأمين خنبوة، **"فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي"**، رسالة ماجستير في علوم التسيير 2008/2007.

11-نوي الحاج، **"انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"**. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف 2008/2007.

IV. المجلات والمنشورات:

- **المجلات:**

1- سمير عدوان، عمار زيتوني،" **دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"**. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12. جامعة باتنة 2017.

2- عمار بن عشي، **"معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"**، دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2014.

3- كتوش عاشور،" **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS"** المجلة الاقتصادية شمال افريقيا العدد 06. 2009.

4- مرازقا صالح . بوهرين فتيحة، **"المعيار المحاسبي الدولي 07 قائمة التدفقات النقدية"** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد06، جامعة قسنطينة 2010.

5- نور الدين عياشي، **"النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر والمرجعية الدولية للمحاسبة"**، مجلو العلوم الانسانية، العدد 41، مجلد "ب" ، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2014.

- **المنشورات:**

- وليد ناجي الحيالي،**"أصول المحاسبة المالية"** ، الدنمارك ، منشورات الاكاديمية العربية، الجزء الأول 2007.

V. الملتقيات والمقالات:

- **الملتقيات:**

1- آيت محمد مراد ، أبحري سفيان، الملتقى الدولي حول الإطارالمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، عنوان المداخلة **"النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف"** جامعة سعد دحلب البليدة من 13 إلى 15 أكتوبر 2009.

2- أسرير لمنور، مجبر محمد، الملتقى الدولي الأول، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، عنوان المداخلة **" أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية. جدول حسابات النتائج"** .جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

3- بالعادي عمار، **"آفاق وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية".** الملتقى الوطني حول المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. متطلبات التوافق والتطبيق المنعقد بالمركز الجامعي سوق أهراس ، يوم 26/25 ماي .

4- ربيع بوصبيع العايش، فاتح سردوك،عابي خليدة، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة **"جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي"**، دراسة حالة شركات البناء للجنوب والجنوب الكبير،ورقلة، يومي 05-06 /2013.

5- رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، ملتقى دولي حول **" الإطارالمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"** جامعة البليدة، الجزائر 13-15 أكتوبر 2009.

6- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي الجزائري وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS ، عنوان الورقة البحثية، **"واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، العوائق والرهانات"**، جامعة مستغانم يومي 13-14 جانفي 2013.

المقالات:

نزار نجي, مقالة" **دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة"** الجزء 24/23 تونس 2013.

القوانين والمراسيم:

1- القرار المؤرخ في 2008/07/26، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

2- التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

3- قانون 07-11 ،المتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 74،المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428ه الموافق ل 25 نوفمبر 2007.

VI. المواقع الالكترونية

1- http://www.Kantakji.com/media/2325/omo29

2- univbouira.3oloum.org/t83-topic

الفهرس

شكر وتقدير	أ
الإهداء	ب - ت
ملخص باللغة العربية و ملخص باللغة الأجنبية	ث
قائمة المحتويات	ج - ذ
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	ر
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: الأدبيات النظرية ، أساسيات عن النظام المحاسبي المالي والخزينة	04
مقدمة الفصل	04
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	05
المطلب الأول: مفهوم مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	05
المطلب الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثالث: أهداف وخصائص ومبادئ النظام المحاسبي المالي	13
المبحث الثاني: مستجدات النظام المحاسبي المالي	17
المطلب الأول: مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني	17
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	19
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية حسب مستوى الصنف	26
المبحث الثالث: عموميات حول تسيير الخزينة	28
المطلب الأول : مدخل للخزينة	28
المطلب الثاني: تسيير خزينة المؤسسة	33
المطلب الثالث: التسيير اليومي ووظائف تسيير الخزينة	38
خاتمة الفصل	41
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	42
مقدمة الفصل	42
المبحث الأول: رسالات الدكتوراه	43
المبحث الثاني: أطروحات الماجستير	47
المبحث الثالث: المقالات العلمية	52

خاتمة الفصل	56
الفصل الثالث: تسيير الخزينة في مؤسسة "ندرومة أثاث" في ظل النظام المحاسبي المالي	57
مقدمة الفصل	57
المبحث الأول: البطاقة التعريفية لمؤسسة "ندرومة للأثاث"	58
المطلب الأول : تقديم مؤسسة "ندرومة للأثاث"	58
المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة	59
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة	60
المبحث الثاني: قراءة في الوضعية المالية للمؤسسة	61
المبحث الثالث: تحليل خزينة المؤسسة وفق مستجدات النظام المحاسبي المالي	64
المطلب الأول : حساب وتحليل الخزينة	64
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الخزينة لمؤسسة "ندرومة أثاث"	67
خاتمة الفصل	72
الخاتمة العامة	73
قائمة المراجع	76
الملاحق	81

الملحق رقم (01): جانب أصول مؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2014-2015

EPE SPA NEDROMEUBLES
099813026207822

Date : 31/12/2015
Heure: 14:36:54
Utilisateur CGMF

BILAN

Période 01/01/2015 au 31/12/2015

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2015) BRUT	N (2015) AMORT. PROV.	N (2015) Net	N-1 (2014) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWI					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		496 000.00	287 000.00	209 000.00	282 700.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		154 675 000.00		154 675 000.00	154 675 000.00
BATIMENTS		259 164 927.16	141 083 716.46	118 081 210.70	125 197 254.57
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPOI		383 658 644.91	177 611 260.90	206 047 384.01	43 415 693.36
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		73 489 670.70		73 489 670.70	160 860 145.50
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENT					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéAI					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCI		2 853 296.90	270 000.00	2 583 296.90	1 074 669.05
IMPOTS DIFFERES ACTIF		10 630 968.65		10 630 968.65	13 605 615.54
TOTAL ACTIF NON COU		884 968 508.32	319 251 977.36	565 716 530.96	499 111 078.02
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		275 890 207.69	17 816 234.05	258 073 973.64	250 297 131.89
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		272 123 791.67	54 213 171.57	217 910 620.10	210 061 473.36
AUTRES DEBITEURS		15 565 173.26	105 267.91	15 459 905.35	9 673 163.79
IMPOTS		4 191 742.47		4 191 742.47	733 838.85
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS F					
TRESORERIE		51 604 699.08	10 454 416.94	41 150 282.14	119 439 290.22
TOTAL ACTIF COURAN		619 375 614.17	82 589 090.47	536 786 523.70	590 204 898.11
TOTAL GENERAL ACTI		1 504 344 122.49	401 841 067.83	1 102 503 054.66	1 089 315 976.13

الملحق رقم (02): جانب خصوم مؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2014-2015

EPE SPA NEDROMEUBLES
099813026207822

Date : 31/12/2015
Heure: 14:38:43
Utilisateur CGMF

BILAN

Période 01/01/2015 au 31/12/2015

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2015)	N-1 (2014)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)		120 000 000.00	120 000 000.00
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION			
Resultat Net		-19 102 175.64	-64 449 471.47
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		412 063 261.42	476 512 732.89
LIAISONS INTER-UNITES			
TOTAL I		512 961 085.78	532 063 261.42
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		437 326 895.50	390 351 732.07
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		17 206 969.13	17 206 969.13
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVAN		25 174 100.12	31 620 293.36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		479 707 964.75	439 178 994.56
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		49 446 534.64	50 351 959.63
IMPOTS		8 855 558.33	1 385 114.75
AUTRES DETTES		51 531 179.92	66 314 289.52
TRESORERIE PASSIF		731.24	22 356.25
TOTAL PASSIFS COURANTS III		109 834 004.13	118 073 720.15
TOTAL GENERAL PASS		1 102 503 054.66	1 089 315 976.13

الملحق رقم (03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2014-2015

EPE SPA NEDROMEUBLES
099813026207822

Date 31/12/2015
Heure 14:40:44
Utilisateur CGMF

COMPTE DE RESULTAT

Période d 01/01/2015 Au :31/12/2015

Type Editior DEFINITIVE

	NOTE	N (2015)	N-1 (2014)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		421 069 801.14	397 615 170.01
PRESTATIONS DE TRANSPORT		260 556.08	1 487 132.44
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS EN EXTERNE		12 954 093.71	-1 105 959.52
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS EN INTERNE			
PRODUCTION IMMOBILISéE		346 865.75	192 470.01
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS FOURNIES PRODUITS FINIS			
CESSION FOURNIES MARCHANDISES			
MARGE SUR VENTES INTER-UNITES			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		434 631 316.68	398 188 812.94
ACHATS CONSOMMES		236 013 848.04	247 164 009.44
CESSIONS RECUES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT			
CESSIONS FOURNIES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEME			
CESSION RECUES MARCHANDISES			
MARGES SUR CESSION INTER-UNITéS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		22 230 568.29	28 582 894.43
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		258 244 416.33	275 746 903.87
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		176 386 900.35	122 441 909.07
CHARGES DE PERSONNEL		139 891 774.97	141 854 494.02
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		6 665 792.89	7 603 680.79
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		29 829 332.49	-27 016 265.74
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		763 444.63	1 907 860.74
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		2 619 291.00	4 580 236.50
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE V.		45 481 615.75	33 857 469.28
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		905 862.04	1 136 461.33
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-16 602 267.59	-62 409 649.45
PRODUITS FINANCIERS		1 081 373.02	86 682.07
CHARGES FINANCIèRES		606 634.18	934 921.13
VI - RESULTAT FINANCIER		474 738.84	-848 239.06
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-16 127 528.75	-63 257 888.51
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		2 974 646.89	1 191 582.96
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		437 381 996.37	401 319 817.08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		456 484 172.01	465 769 288.55
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-19 102 175.64	-64 449 471.47
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRéCISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-19 102 175.64	-64 449 471.47

الملحق رقم (04): جانب أصول مؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2016-2017

AMM NEDROMEUBLES
099813026207822

Date : 31/12/2017
Heure: 13:22:49
Utilisateur NE

BILAN

P,riode : 01/01/2017 au 31/12/2017

Type Edition : PROVISOIRE

ACTIF	Note	N (2017) BRUT	N (2017) AMORT. PROV.	N (2017) Net	N-1 (2016) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWI					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		1 349 693.00	602 138.57	747 554.43	990 492.99
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		154 675 000.00		154 675 000.00	154 675 000.00
BATIMENTS		291 688 402.87	168 037 546.30	123 650 856.57	143 144 698.78
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPOR		433 180 007.42	247 597 875.13	185 582 132.29	213 062 468.75
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		7 871 194.08		7 871 194.08	7 871 194.08
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENT					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéAN					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCII		920 955.25	270 000.00	650 955.25	550 955.25
IMPOTS DIFFERES ACTIF		9 437 909.21		9 437 909.21	8 420 199.47
TOTAL ACTIF NON COU		899 123 161.83	416 507 560.00	482 615 601.83	528 715 009.32
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		326 134 267.21	10 833 472.21	315 300 795.00	336 783 991.64
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		880 236 299.79	50 201 295.04	830 035 004.75	416 736 011.85
AUTRES DEBITEURS		15 223 247.13	105 267.91	15 117 979.22	15 275 506.38
IMPOTS		1 583 382.73		1 583 382.73	8 257 328.01
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FI					
TRESORERIE		15 045 227.51	10 454 416.94	4 590 810.57	14 505 567.51
TOTAL ACTIF COURANT		1 238 222 424.37	71 594 452.10	1 166 627 972.27	791 558 405.39
TOTAL GENERAL ACTIF		2 137 345 586.20	488 102 012.10	1 649 243 574.10	1 320 273 414.71

الملحق رقم (05): جانب خصوم مؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2016-2017

AMM NEDROMEUBLES
099813026207822

Date : 31/12/2017
Heure: 13:26:25
Utilisateur NE

BILAN

P,riode : 01/01/2017 au 31/12/2017

Type Edition : PROVISOIRE

PASSIF	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION			
Resultat Net		25 445 540.20	108 937 344.33
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		-3 545 000.00	
LIAISONS INTER-UNITES		656 923 784.28	494 282 158.40
TOTAL I		678 824 324.48	603 219 502.73
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		439 000 000.00	439 000 000.00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		17 206 969.13	17 206 969.13
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVAN		20 222 200.71	16 580 862.37
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		476 429 169.84	472 787 831.50
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		263 375 497.28	112 525 560.29
IMPOTS		104 831 536.76	62 188 625.69
AUTRES DETTES		100 800 497.23	58 597 574.50
TRESORERIE PASSIF		24 982 548.51	10 954 320.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		493 990 079.78	244 266 080.48
TOTAL GENERAL PASSI		1 649 243 574.10	1 320 273 414.71

الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ندرومة أثاث" خلال السنتين 2016-2017

AMM NEDROMEUBLES
099813026207822

Date 31/12/2017
Heure 13:37:41
Utilisateur NE

COMPTE DE RESULTAT

P,riode di 01/01/2017 Au :31/12/2017

Type Edition PROVISOIRE

	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		606 333 662.98	728 799 862.88
PRESTATIONS DE TRANSPORT		20 626.60	932 606.81
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS EN EXTERNE		-44 392 732.28	68 513 601.50
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS EN INTERNE		-2 234 668.61	-5 245 809.82
PRODUCTION IMMOBILISéE		699 519.76	1 253 309.21
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS FOURNIES PRODUITS FINIS		2 234 668.61	6 998 831.17
CESSION FOURNIES MARCHANDISES		286 692.03	18 000.00
MARGE SUR VENTES INTER-UNITES		1 349 729.90	
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		564 297 498.99	801 270 401.75
ACHATS CONSOMMES		274 622 273.59	348 483 630.42
CESSIONS RECUES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT		8 759 610.11	65 005 685.77
CESSIONS FOURNIES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMEI		-8 759 610.11	-24 889 188.12
CESSION RECUES MARCHANDISES		286 692.03	13 691.78
MARGES SUR CESSION INTER-UNITéS		15 304 285.95	13 896 178.14
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		29 195 668.54	34 813 080.08
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		319 408 920.11	437 323 078.07
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		244 888 578.88	363 947 323.68
CHARGES DE PERSONNEL		160 527 695.01	190 666 054.46
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		3 969 640.25	7 343 162.35
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		80 391 243.62	165 938 106.87
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		11 805 889.16	327 095.80
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		1 552 712.72	6 980 845.23
CESSIONS CHARGES		5 122 233.25	1 190 000.00
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE V		63 773 155.26	52 408 325.45
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		4 773 402.84	6 585 290.68
V - RESULTAT OPERATIONNEL		26 522 434.39	112 271 322.67
PRODUITS FINANCIERS			
CHARGES FINANCIèRES		2 094 603.93	1 123 209.16
VI - RESULTAT FINANCIER		-2 094 603.93	-1 123 209.16
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		24 427 830.46	111 148 113.51
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-1 017 709.74	2 210 769.18
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		591 871 069.71	838 317 786.17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		566 425 529.51	729 380 441.84
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES .		25 445 540.20	108 937 344.33
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRéCISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		25 445 540.20	108 937 344.33

الملحق رقم(07): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة "ندرومة أثاث"ل خلال السنتين 2016-2017

AMM NEDROMEUBLES
099813026207822

Date : 31/12/2017
Heure 13:38:15
Utilisateur NE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

P,riode du : 01/01/2017 Au : 31/13/2017

Type Edition : PROVISOIRE

	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
Flux de tresorerie provenant des activit,s op,rationnelles			
Encaissements re‡us des clients		310 508 448.53	652 742 073.50
Encaissements recus des unites			-600 696 863.61
Sommes versées aux fournisseurs		-172 460 667.61	-4 564 739.90
Sommes versees aux unites		-1 005 000.00	
Interets et autres frais financiers payes		-7 406 237.06	
Impots sur les resultats payes			
Sommes versees aux personnel		-115 946 861.72	
Sommes verses aux impots		-97 489.00	-93 349 393.72
sommes versees aux organismes sociaux et assurances		-29 303 187.57	-3.03
Verssement et interne et virement compte recettes central		-8 794 155.84	4 547 035.28
Flux de tresorerie avant ,l,ments extraordinaires			
Flux de tresorerie lie a des evenements extraordinaires(a preciser)		-5 479 305.10	
Flux de tresorerie net provenant des activit,s op,rationnelles(A)		-29 984 455.37	-41 321 891.48
Flux de tresorerie provenant des activit,s d'investissement			
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou incorp		-200 297.49	-10 868 178.06
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incorporelles			
D,caissements sur acquisition d'immob. financieres		-120 000.00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financi?res			2 032 341.65
Interets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote- part de resultat re‡us			
Placement DAT			
Flux de tresorerie net provenant des activit,s d'investissement(B)		-320 297.49	-8 835 836.41
Flux de tresorerie provenant des activit,s de financement			
Encaissements suite ... l',mission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectu,es			
Encaissements provenant d'emprunts		51 712 000.00	70 568 424.50
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimil,es		-45 350 232.59	-58 009 000.00
Flux de tresorerie provenant des activit,s de financement(C)		6 361 767.41	12 559 424.50
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et quasi liqu.			
Variation de tresorerie de la p,riode (A+B+C)		-23 942 985.45	-37 598 303.39
Tresorerie et equivalant de tr,sorerie ... l''ouverture de l''exercice		14 005 664.45	
Tresorerie et equivalant de tr,sorerie ... la cloture de l''exercice		-9 937 321.00	14 005 664.45
Variation de Tresorerie de la P,riode		-23 942 985.45	14 005 664.45